رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضدالمرأة في الريف المصري

" دراسة إثنوجرافية "

إعداد

د/ محمد السيد فرج الماظ

مدرس بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة.

رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضدالمرأة في الريف المصري " دراسة إثنوجرافية"

مستخلص البحث:

هدف البحث الحالي إلى التأصيل لظاهرة العنف ضد المرأة الريفية في منطقة الدراسة، وذلك من خلال تعرف مفهوم العنف ضد المرأة، والوقوف على أهم الاتجاهات النظرية المفسرة له، وتعرف مظاهره وأشكاله، وتناول المحفزات التي تجعل من المجتمع المصري بيئة خصبة وأرضية ملائمة لمثل هذه المظاهر والمعدلات المتزايدة من العنف ضد المرأة، كما هدف البحث إلى بيان أهم التداعيات والتكاليف الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة بمصر، وتناول أهم جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة، وتعرف دور التربية في مواجهة العنف ضد المرأة، وتناول رؤية النساء الريفيات المعنَّفات لقضية العنف ضد المرأة طبقًا للواقع الميداني، وتقديم رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة، واستخدمت الدراسة المنهج الإثنوجرافي والمقابلة العميقة كأداة مناسبة مع النساء المعنفات.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها:

- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات رغم تباين مستوياتهن التعليمية والعمرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، في كثرة وتداخل وتشابك العوامل المسؤولة عن ممارسة أزواجهن العنف ضدهن بأشكاله وأنماطه المختلفة، هذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية ودينية.

- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات في تعرضهن للكثير من مظاهر وأشكال مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، تلك الأشكال قد اتخذت مظاهر متنوعة تراوحت بين العنف الجسدي والعنف المعنوي، والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي.

- أكدت الدراسة الإثنوجرافية على تنوع رؤية النساء المعنفات لأسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج؛ حيث أجمع معظم أفراد العينة على أن من أهم أسباب تقبل العنف الخوف من الطلاق ومصير الأولاد، وعدم القدرة على الاستقلال المادي والاقتصادي.

- أكدت الدراسة الإثنوجرافية على عدم لجوء غالبية عينة الدراسة إلى مراكز إرشاد المرأة الريفية، أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذا إشارة واضحة إلى غياب دور المنظمات العاملة في قضايا المرأة تجاه مساعدة النساء المعنفات.

كما أكدت الدراسة الإثنوجرافية على تنوع رؤية النساء المعنفات للمقترحات اللازمة لمواجهة العنف ضد المرأة، والتي جاءت وفقًا لدرجة أهميتها من وجهة نظرهن.

وخلص البحث إلى صياغة رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة متضمنة عرضًا لأهم منطلقاتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والوسائط التربوية والآليات اللازمة لتحقيق الرؤية المقترحة، كما قدمت الرؤية المقترحة عددًا من الضمانات الواجب توافرها لنجاحها.

الكلمات المفتاحية: رؤية تربوية- العنف ضد المرأة - الريف المصري .

A suggested Educational Vision for Confronting Violence against Woman in the Egyptian Countryside: An Ethnographic Study

ABSTRACT

This research aimed at tracing the phenomenon of violence against the rural woman in the area of the study through defining the concept of violence against woman and discussing the theories interpreting it. The research also explored the aspects and forms of violence against woman, deals with the factors accounting for it in the Egyptian rural society, and explains the most important consequences of such phenomenon in Egypt. Additionally, the research looked at the efforts Egypt has made in confronting violence against woman as well as the role of education in such confrontation, and the views of the women subjected to violence. The research used the ethnographic method and in-depth interviews with the women subjected to violence. The ethnographic study showed the following results:

- The women subjected to violence from their husbands- regardless of their varied educational, age, cultural, social and economic levels- agreed that there are some interrelated cultural, social and economic, psychological and religious factors accounting for it and its forms and types.

- The participant women were subjected to many aspects of husband violence which included physical, psychological, spiritual financial and sexual violence.

- The women subjected to violence had varied views regarding their acceptance of husband violence. The factors accounting for this acceptance include: divorce fear, worry about children's future, and financial independence inability. They also had varied proposed solutions and ways for confronting violence against woman.

- The research ended with providing an educational vision for confronting violence against woman.. This vision includes the most important principles, objectives, requirements and mechanisms necessary to achieve the vision aims. In addition, the vision provided a number of guarantees for its success.

Keywords: Educational Vision; violence against woman; Egyptian Countryside.

تمثل مشكلة العنف ضد المرأة إحدى الإشكاليات التي تهتم بها المجتمعات الحديثة والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية وهيئات المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، وقد أصبح الاهتمام بها يمثل قضية من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ومعيارًا يقاس به تحتضر الشعوب والمجتمعات وأهليتها للانتساب للإنسانية بشكل عام.

وظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية ليست قاصرة على مكان دون الآخر ولا زمان دون الآخر، ولا مجتمع متحضر أو متخلف، بل هي قضية ترتبط بوجود الإنسان وبالعلاقة بين الرجل والمرأة، وهي قضية لها جذورها في أعماق التاريخ البشري، وتتفاوت حدتها واتساعها من مجتمع لآخر ارتباطًا بتقدم الوعي والإدراك لأهمية دور المرأة في بناء المجتمعات، والإقرار بكونها شريكًا أساسًا للرجل في عملية التنمية الشاملة في أي مجتمع (ناديا إبراهيم الحياصات، ٢٠١٦، ١٧٧٣).

ويعتبر العنف ضد المرأة شكلًا من أشكال التمييز ضدها، كما يعطل قدرتها على التمتع بحقوقها، أو يلغيها بوصفه مظهرًا من مظاهر الإختلال التاريخي في علاقات القوى بين الرجل والمرأة، وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة، فعلى الرغم من مظاهر الإنصاف للمرأة خاصة من خلال التشريعات والدساتير التي أقرت المساواة بين الرجل والمرأة، تتعرض المرأة للعنف في أوقات الحرب والسلم، كما أن عددًا كبيرًا من الثقافات تنقل العنف ضد المرأة، وتسهم في استمراره بالحصانة التي يتمتع بها مرتكبو العنف (Walter S. DeKeseredy, 2011,93).

وينتشر العنف ضد المرأة على نطاق واسع في جميع البلدان، سواء ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أو المرتفع، وتشير آخر معدلات الانتشار على الصعيد العالمي إلى أنه من بين كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت واحدة (بنسبة ٣٥ في المائة) إما للعنف البدني أو الجنسي أو لكليهما معًا (World Health Organization ,2016)، مما يجعل هذا النمط من العنف ضد النساء والفتيات من أكثر الأنماط انتهاكًا لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويتراوح تأثير هذا العنف من المدى المتوسط إلى المدى البعيد، بما يترتب عليه من تبعات متعددة تصيب السيدات والفتيات من الناحية البدنية والجنسية والعقلية، بما في ذلك الوفاة، كذلك يؤثر العنف سلبًا على رفاهية المرأة بصفة عامة، ويحول دون مشاركتها

الكاملة في المجتمع، ولا يقتصر تأثير العواقب السلبية للعنف على النساء فقط، بل يمتد ليشمل عائلاتهن، والمجتمع والدولة بأسرها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).

وإذا كان العنف ضد المرأة ظاهرة عابرة للثقافات والمجتمعات والمعتقدات والحالات الاقتصادية والاجتماعية فإنه أكثر انتشارًا داخل البلدان العربية، حيث أظهرت الإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أن نسبة العنف ضد المرأة داخل العالم العربي تبلغ ٣٧ %، مما يضع المنطقة العربية في المرتبة الثانية من بين المناطق الأكثر انتشارًا للعنف ضد المرأة على مستوى العالم، وتعود الأسباب الجذرية لاستمرار العنف المبني على أساس النوع في البلدان العربية إلى استمرار اللامساواة البنيوية بين الجنسين والتمييز والممارسات الضارة ضد المرأة، حيث يعتبر العنف المنزلي والزواج القسري وختان الإناث وجرائم الشرف والاغتصاب والاتجار بالمرأة وأشكال العنف الجنسي من أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارًا على المستوى العربي (World Health Organization, 2013. 17-18).

وظاهرة العنف ضد المرأة ليست بأخف وطأة في مصر؛ إذ أن هناك ما يقرب من ٧ ملايين و٨٨٨ ألف امرأة يتعرضن للعنف بجميع أشكاله سنويًا، سواء ارتكب هذا العنف على يد الزوج أو الخطيب أو أفراد في دائرتها المقربة، أو من غرباء في الأماكن العامة، وذلك وفقًا لتقديرات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٥(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).

وفي دراسة أجراها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء حول ظاهرة ممارسة العنف ضد المرأة المصرية وجرى نشرها فى مجلة السكان، إصدار يونيو ٢٠١٧، فإن ما جاء فيها من أرقام يبعث على القلق والفزع، واوضحت الدراسة إن ٩٠% من النساء تم ختانهن، و٤٢,٥% من النساء يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن، و٣٧% من إجمالى النساء اللاتى يتعرضن للعنف على يد الأزواج أميّات، و٣٥,١% من النساء يتعرضن للعنف البدني، و٤٧,٥% يتعرضن للعنف النفسي، و١٤,٥% يتعرضن للعنف الجنسي، و٨٦% من النساء اللاتى تعرضن للعنف يعانين مشكلات نفسية، كما أن خسائر المرأة من العنف باهظة تبلغ ١,٤٩ مليار جنيه قيمة الخسائر التى تتكبدها المرأة والأسرة فى عام واحد من جراء العنف، منها ٨٣١ مليون جنيه تكلفة مباشرة من جراء العنف، و٦٦٢ مليونا تكلفة غير مباشرة

للعنف تتكبدها المرأة. و ٤,١% من النساء فى فئة العمر من ١٨-١٩ سنة يتعرضن للزواج الجبرى. وأوضحت الدراسة أن النساء الأميات أكثر عرضة للعنف البدنى على يد أزواجهن مقارنة بالمتعلمات (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٩).

ولا تختلف تقديرات الأمم المتحدة عن العنف ضد النساء في مصر عن تلك التي أوردها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فتقديرها أن ٩٢% من الفتيات والنساء في مصر بين سن ١٥ و٤٩ تعرضن للختان. ووفق تقرير للمركز المصري لحقوق المرأة فإن امرأة من كل أربع نساء في مصر يتعرضن للتعنيف من قبل أزواجهن، وتقدر واحدة من الإحصائيات أن عدد حالات الاغتصاب بلغ ٢٠٠ ألف سنويًا، وقد ارتفع عدد هذه الحالات مع المشكلات السياسية التي شهدتها مصر عقب ثورة يناير!. وطبقًا للإحصائيات الحكومية فإن هناك ٥٠٠ ألف امرأة تتعرض للعنف سنويًا، منهن سبعة آلاف امرأة فقط هي من تلجأ إلى القانون للحصول على العدالة. ووفقًا لتقرير «الفجوة بين الجنسين» الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٥ فإن مصر أتت ضمن أسوأ عشر دول في مجال المساواة بين الجنسين (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٩).

وهكذا تظهر التفاوتات بين الجنسين في مصر؛ حيث احتلت مصر المركز ١١٦ من أصل ١٨٩ دولة على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٨. وعلى الرغم من جميع التحسنات الملحوظة في معدلات محو الأمية لدى الإناث، ومعدلات الالتحاق بالتعليم، والمشاركة في القوى العاملة، والبطالة، لا تزال هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور، فالأمية بين النساء هي تقريبًا ضعف ما بين الرجال. لذلك، كان أمام مصر طريق طويل لتقطعه لتحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بالمساواة بين الجنسين، ومناهضة العنف ضد المرأة.

والجدير بالذكر أن مشكلة العنف ضد المرأة خرجت من نطاق كونها مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان أو مشكلة صحة عامة، وأصبحت مشكلة تنمية حقيقية تواجه الدول، نظرًا للنطاق الواسع لتأثيرها والتكاليف الواسعة التي تتحملها عدة قطاعات كآثار مباشرة وغير مباشرة، قصيرة وطويلة المدى فتستنزف رأس مال وعمالة ومدخلات وموارد مادية وتؤثر على إمكانيات الدولة والاقتصاد كله سلبيًا، خاصة في دولة نامية مثل مصر تحتاج إلى

الحفاظ عى كل مواردها النادرة لتوجهها نحو تنمية المجتمع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥، ١٣٨).

والقرية الريفية جزء لا يتجزأ من المجتمع الأكبر، فالقرية ليست منعزلة عن الظروف والأحوال العامة التي يعيش فيها المجتمع المصري، فإنها تتأثر بالاتجاهات العامة السائدة في المجتمع، فنجد أن مشكلة العنف ضد المرأة منتشرة في المجتمع الريفي منذ صغرها، حيث تتعرض المرأة للختان، وعندما تكبر فإنها تتزوج في سن مبكرة، أو تجبر على الزواج، كما أنها قد تحرم من حقها في التعليم، وتحرم من الميراث، كما تتعرض للضرب من الأب، أو الأخ، أو الزوج، فالعنف ضد المرأة آفة اجتماعية خطيرة تهز أمن واستقرار المجتمع، وتضعه على حافة الانهيار لما له من العديد من الآثار السلبية ليس فقط على المرأة بل على المجتمع كله (رندا يوسف محمد سلطان، ٢٠١٥، ٥٥٧).

ونظرًا لأهمية قضية العنف ضد المرأة؛ فقد اهتمت بها العديد من الدراسات والبحوث، حيث لا حظ الباحث أن هناك مجموعة من الدراسات اهتمت برصد وتحليل ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية المختلفة، مثل المجتمع المصري كدراسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥)، ودراسة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩)، ودراسة (ميس صبيح خليل زكريا، ٢٠١٩)، والمجتمع الأردني، كدراسة (ناديا إبراهيم الحياصات، ٢٠١٦)، والمجتمع الجزائري، كدراسة (كمال بوعلاق، ٢٠١٦)، والمجتمع السعودي، كدراسة (عبدالرحمن عبدالله بدوي، ٢٠١٧)، والمجتمع البحريني كدراسة (موزة عيسى الدوي، ٢٠١٦)، والمجتمع العراقي، كدراسة (سمير يونس محمود، فضيلة عرفات محمد، ٢٠١٦)، والمجتمع القطري كدراسة (إبراهيم محمد الكعبي، ٢٠١٣)، واهتمت مجمل هذه الدراسات بمعرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعنيف المرأة، وتحديد مظاهر وأشكال العنف الممارس ضدها، وكذلك الوصول إلى أهم الاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبع لضمان الحصول على بيئة محفزة تمنع ممارسة العنف والاعتداء على المرأة.

واختلفت الدراسات السابقة كل على حسب منهجه وإطاره ودوافعه، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنها كشفت تعرض المرأة العربية لأشكال متعددة للعنف منها العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي، كما كشفت عن بعض العوامل التي تقف وراء ظاهرة العنف ضد المرأة العربية، والتي من أهمها: أن العوامل (الاقتصادية- الاجتماعية –

الثقافية – النفسية– الدينية) لها دور كبير في حدوث العنف ضد المرأة، لذا يلاحظ أن معظم الدراسات بينت أن العنف ضد المرأة ظاهرة معقدة يفسرها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، وأكدت تلك الدراسات السابقة على أن ظاهرة العنف ضد المرأة ليست قاصرة على مجتمع معين وإنما هي ظاهرة عالمية، كما أكدت على خطورتها وما ينتج عنها من قضايا اجتماعية مهمة، لا تؤثر على المرأة فحسب، بل على كافة أفراد المجتمع.

كما أشارت نتائج بعض الدراسات الأجنبية أن العنف الزوجي هو أكثر أنواع العنف شيوعًا في العالم؛ حيث أشارت نتائج دراسات (Mavrikiou, 2014)،(Wolday, 2013)، (krantz ,2013)، (Sarkar, 2010) أن أكثر من نصف النساء يتعرضن للعنف على يد الشريك الحميم، وأن المعنف الأساسي داخل الأسرة هو الزوج، ويشمل العنف الصادر من الشريك الحميم عدة أنواع منها: العنف الجسدي، والعنف النفسي والمعنوي، والعنف الجنسي.

وبعد هذا العرض لأهم الدراسات السابقة، اتضح أن تلك الدراسات قد أجمعت على أن ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر التي ينبغي الوقوف عليها وعلى أسبابها ومظاهرها لوضع الإجراءات والآليات لمواجهتها، وتعتبر هذه الدراسات منطلقًا للدراسة الحالية في التأكيد على ظاهرة العنف ضد المرأة، وقد استفادت الدراسة الحالية منها في تناولها للإطار النظري لقضية العنف ضد المرأة.

وقد تفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تسعى لدراسة العنف الزوجي ضد المرأة في المناطق الريفية، من خلال دراسة إثنوجرافية؛ حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج الإثنوجرافي الذي يعد أحد المناهج الكيفية التي ساعدت الباحث على الدراسة الكثيفة والعميقة لدراسة الظاهرة أو موضوع الدراسة عن قرب، واستخدم الباحث المقابلة العميقة مع النساء الريفيات المعنفات التي تعد من أهم أدوات جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، كما تتميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في سعيها لطرح رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة الريفية، وهو ما لم تتعرض له الدراسات السابقة بصورة مباشرة.

وانطلقت الدراسة الحالية من عدة منطلقات فكرية أهمها ما يلي:

١- التأكيد على أن ظاهرة العنف ضد المرأة لها أسبابها وعواملها وتداعياتها المجتمعية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع.

٢- الوعي بأنه كلما زادت حدة الفقر في المجتمع زادت شدة العنف والعكس، ومن ثم التأكيد على أن هناك ترابطًا طرديًا بين العنف الأسري والفقر.

٣- ضرورة الوعي بأن هناك علاقة وثيقة بين الثقافة الذكورية وبين ممارسة العنف تجاه المرأة، فسيطرة وهيمنة النظام الأبوي في المجتمع قد كرس خضوع المرأة وطاعتها للرجل، وبالتالي تعرضها لمظاهر وأنماط وأشكال مختلفة من العنف الممارس ضدها.

٤- ضرورة التأكيد على أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورًا بالغ الأهمية في تكريس دونية المرأة، وبالتالي تعنيفها، ويظهر ذلك من خلال تكريس مبدأ الأفضلية للذكور والتمييز الجنسي بينهم وبين الإناث خلال مراحل الحياة المختلفة.

٥- الوعي بأن منظومة القيم والعادات والتقاليد والموروثات الثقافية بالمجتمع المصري ساهمت في دعم سلطة الرجل، في مقابل رضوخ واستسلام المرأة، مما أتاح فرصة تعرضها للعنف من طرف الرجل.

٦- الوعي بأن تجاوز المجتمع لظاهرة العنف ضد المرأة يرتبط بتجاوز المجتمع لأزمته البنائية في بعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٧- ضرورة الوعي بصعوبة الفصل بين العنف ضد المرأة والاستبداد المجتمعي والتسلط التربوي وصناعة الإنسان المقهور، لأن الظواهر التربوية هي ظل حقيقي لظواهر الحياة الاجتماعية، والتربية معنية بإنتاج وإعادة إنتاج ما هو سائد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٨- ضرورة التأكيد على أن مواجهة العنف ضد المرأة تبدأ وتنمو في المجتمعات التي تؤمن بحقوق المرأة وحريتها، وبمباديء المساواة، وعدم التمييز بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، حيث يتم بناء الشخصية الإيجابية الواعية والرافضة لممارسة التمييز والعنف ضد المرأة، فالعقل التربوي في جوهره منتج ثقافي واجتماعي من جهة، وهو يعيد إنتاج ما هو ثقافي واجتماعي من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر المرضية التى فرضت نفسها بقوة على المجتمع المصري، والتى تشير إلى أن هناك أزمة يعانيها هذا المجتمع، ونظرًا لتفاقم الظاهرة وتزايد وتيرتها أصبح ما تعانيه المرأة المصرية موضوعًا شائعًا على منابر عديدة، سواء في وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي دراسة أجراها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر، والذي كشف عن أن هناك مليون إمرأة يتركن منزل الزوجية بسبب العنف على يد الزوج سنويًا، وأن هناك ٢٠٠ ألف سيدة تتعرض للإجهاض سنويًا نتيجة للعنف على يد الزوج، وأن هناك أكثر من ٧ مليون امرأة سنويًا تتعرض إلى العنف البدني والنفسي والجنسي على يد الزوج أو الخطيب أو دوائرها المقربة، أو حتى الغرباء في الأماكن العامة، وأن عدد النساء اللائي يبلغن الشرطة إثر تعنيفهن لايتعدى ٧٥ ألف إمرأة من بين ملايين من النساء يتعرضن للعنف سنويًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).

وتمثل مشكلة العنف ضد المرأة الريفية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين واقع المرأة الريفية، حيث أشارت نتائج العديد من الدراسات (خالد عبد الفتاح قنيبر، ٢٠٢٠)، (هاجر علي رمضان، ٢٠٠٧)، (أحمد إسماعيل أبو سالم، ٢٠٠٧)، (أماني سعيد الخولي، نهى الزاهي حسن، ٢٠٠١٨) إلى تعرض المرأة الريفية فضلًا عن الضرب والختان، إلى ممارسات ومظاهر متنوعة من العنف لا تقل خطورة، كالنظرة الدونية، والحرمان من التعليم، والزواج الميكر، والزواج الإجباري، والحرمان من الميراث الشرعي، والتهديد المتكرر من الطلاق، وتفضيل الذكور عن الإناث، والإنجاب المتكرر، وهجر الزوجة، والحرمان من زيارة الأهل، وعدم السماح بمزاولة أنشطة إجتماعية أو سياسية، وترتبط هذه الممارسات بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمرأة الريفية. كما أكدت دراسة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩)، أن العنف الزوجي أكثر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

وهذا البحث سلط الضوء على العنف الزوجي ضد المرأة الريفية، بحكم معايشة الباحث للظاهرة وملاحظته لها عن قرب، فالمشكلة فى تزايد مستمر، بالرغم من أن العديد من حالات العنف لا يتم الإبلاغ عنها للجهات الرسمية فالمرأة الريفية كثيرًا ما تتقبل العنف خوفًا من الطلاق ومصير الأولاد، وعدم القدرة على الاستقلال المادي والاقتصادي، وأحياناً تميل للإنكار بوجود عنف واقع عليها أو على أبنائها، وهذا نابع من القيم والعادات والتقاليد المتوارثة. وهذا الأمر استوقف الباحث كمتخصص في التربية ليقف أمام هذه الظاهرة وتداعياتها، ومن خلال معايشة الباحث للظاهرة، وفي ضوء ما أكدته الدراسات السابقة تكمن أهمية دراسة قضية العنف الزوجي ضد المرأة الريفية وتحليلها والوقوف على آليات عملية وواقعية لحلها، ويمكن للباحث أن يصوغ مشكلة دراسته في التساؤلات الرئيسة التالية:

١- ما الأسس النظرية للعنف ضد المرأة؟
٢- ما مظاهر ومحفزات العنف ضد المرأة في المجتمع المصري؟
٣- ما أهم جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة؟
٤- ما رؤية النساء الريفيات المعنفات للعنف ضد المرأة طبقًا للواقع الميداني؟
٥- ما الرؤية التربوية المقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تحديد الأسس النظرية للعنف ضد المرأة.
٢- الوقوف على مظاهر ومحفزات العنف ضد المرأة في المجتمع المصري.
٣- بيان أهم جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة.
٤- تعرف رؤية النساء الريفيات المعنفات للعنف ضد المرأة طبقًا للواقع الميداني.
٥- طرح رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ حيث تناولت الدراسة مشكلة تعانى منها المرأة فى مصر، وهي قضية العنف ضد المرأة، فهو من الموضوعات القديمة الحديثة ولكنه جدير بالدراسة والتناول المتجدد، لأنه ذو قيمة علمية يحتاجها المجال التربوي.
٢- تكمن أهمية الدراسة في أنها قد تساهم في إثراء النقاش والجدل حول العنف الزوجي ضد المرأة الريفية في محاولة لفهم الرجل الريفي وأسباب ممارساته للعنف، والذي يعد

عنصرًا أساسًا لمساعدة صناع القرار والمهتمين بقضايا المرأة في التخطيط، وتقليل الفجوة بين الرجل والمرأة في الريف المصري.

٣- يستمد هذا البحث أهميته بكونه يمثل محاولة للتعرف على رؤية النساء المعنفات الريفيات فيما يتعلق بمعرفة أهم الأسباب المؤدية لممارسة أزواجهن العنف ضدهن، وتناول رؤيتهن حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له، وتناول رؤيتهن حول أسباب تقبلهن للعنف من قبل الزوج، وكذلك تعرف رؤيتهن حول أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة.

٤- من الممكن أن تكون نتائج الدراسة ذات أهمية تطبيقية للمهتمين والمسؤولين والمعنيين بموضوع العنف ضد المرأة من حيث كونها تعمل كتغذية راجعة- في ضوء ما تسفر عنه من نتائج – للقيام بمجموعة من الإصلاحات والآليات التي يمكن من خلالها مواجهة الممارسات العنيفة التي تتعرض لها المرأة المصرية وتنتهك حقوقها وحريتها.

منهج الدراسة وأداتها:

استخدمت الدراسة المنهج الإثنوجرافي بما يعنيه من ضرورة معايشة الباحث موضوع البحث معايشة تعكس وعيه بعناصر الظاهرة التي يعنى بدراستها وبشبكة العلاقات المعقدة التي تربطها بما يحيط بها، فالمنهج الإثنوجرافي يعد أحد المناهج الكيفية التي تمكن الباحث من الدراسة الكثيفة والعميقة عن قرب لثقافة فرد أو جماعة، بما تشتمل عليه ثقافتهم من مدركات ومعانٍ ومنظورات وكيفية تعاملهم فى حياتهم اليومية وداخل مؤسساتهم الطبيعية (محمد المنوفي، ٢٠١٥، ٤)، كما تشير الإثنوجرافيا النقدية إلى تلك الدراسات التي تستند بصفة أساسية إلى منهجية كيفية تستخدم الملاحظة بالمشاركة، والمعايشة، والمقابلات العميقة، لكنها تعتمد في إطارها النظري على التقاليد النظرية من علم الاجتماع النقدي والفلسفة النقدية (شبل بدران، ٢٠٠٣،٢١٠).

واستخدم الباحث المقابلة العميقة مع عدد من النساء المعنفات الريفيات، مما أتاح للباحث تعرف رؤية أفراد العينة حول الأسباب المؤدية لممارسة الزوج العنف ضدهن، وكذلك تناول رؤيتهن حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له من قبل الزوج، وتناول رؤيتهن حول أسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج، وكذلك تعرف رؤيتهن حول الجهات التي يلجأن إليها عند تعرضهن للعنف، وتعرف أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على تعرف رؤية عينة من النساء الريفيات المعنفات من قبل أزواجهن بقرية "الدفراوي" التابعة لمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة، حول الأسباب المؤدية لممارسة أزواجهن العنف ضدهن، وكذلك تناول رؤيتهن حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له من قبل الزوج، وأيضًا تناول رؤيتهن حول أسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج، وتعرف رؤيتهن حول الجهات التي يلجأن إليها عند تعرضهن للعنف من قبل الزوج، وكذلك تعرف رؤيتهن حول أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة، وكانت عينة البحث (١٥) سيدة من النساء المعنفات اخترن بطريقة قصدية من خلال الخبرات المعاشة، ويرجع اختيار الباحث لمجتمع الدراسة لسهولة ملاحظتهم والانخراط العميق في حياتهم ومراقبة ما يحدث، وذلك بحكم إقامة الباحث مع مجتمع الدراسة ومعايشته لهم عن قرب.

مصطلحات الدراسة:

- **العنف ضد المرأة:**

تعرف الدراسة الحالية العنف ضد المرأة بأنه: أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي ينتج عنه أو من المحتمل أن يؤدي إلى الأذى أو المعاناة الجسدية أو النفسية أو الاقتصادية أو الجنسية للمرأة. ويشمل التهديدات بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدثت في الحياة العامة أو الخاصة.

- **الدراسة الإثنوجرافية:**

هي عبارة عن منهجية بحثية تتميز بالانخراط العميق للباحث في حياة الناس لفترة من الزمن ليراقب ما يحدث، يسمع ما يقال، يسأل الأسئلة، يجمع ما يمكن من البيانات بهدف تسليط الضوء على قضايا محورية في البحث.

خطوات السير في الدراسة:

سارت الدراسة الحالية وفقًا للمحاور التالية:

المحور الأول: دراسة نظرية تستهدف توضيح ما يلي:

أولًا: مفهوم العنف ضد المرأة.

ثانيًا: أهم المداخل النظرية المفسرة للعنف ضد المرأة.

ثالثًا: مظاهر ومحفزات العنف ضد المرأة في المجتمع المصري.

رابعًا: أهم التداعيات الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع المصري.

خامسًا: جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة.

سادسًا: دور التربية في مواجهة العنف ضد المرأة.

المحور الثاني: وقائع الدراسة الإثنوجرافية التي هدفت تعرف رؤية النساء المعنفات لقضية العنف ضد المرأة، من خلال تناول رؤيتهن للأسباب المؤدية لممارسة الزوج العنف ضدهن، وكذلك رؤيتهن حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له من قبل الزوج، وأيضا تناول رؤيتهن حول أسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج، وتعرف رؤيتهن حول الجهات التي يلجن اليها عند تعرضهن للعنف من قبل الزوج، وكذلك تعرف رؤيتهن حول أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة.

المحور الثالث: رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة.

وفيما يلي عرض لمحاور الدراسة:

المحور الأول: العنف ضد المرأة (المفهوم، المظاهر، المحفزات)

أولًا: مفهوم العنف ضد المرأة

أشار مفهوم العنف في معناه المجرد إلى الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة، بالتهديد أو بالفعل ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة من الأشخاص أو ضد المجتمع ككل، مما يسفر أو قد يسفر بنسبة كبيرة عن إصابة أو وفاة أو أذى نفسي أو سوء نمو أو حرمان (World Health Organization, 2002.)، ويعني أيضًا استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة شخص ما، وهو أيضًا ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه هو التدخل في الحرية الشخصية أو الفعل والمعاملة التي تحدث ضررًا جسمانيًا (إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٩، ٩).

وينظر إلى العنف ضد المرأة بأنه انتهاك لحقوق الإنسان وشكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وهو يشمل كل عنف مبني على أساس النوع الاجتماعي يتم توجيهه ضد المرأة ويؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى إلحاق معاناة أو أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو اقتصادي بها، ويشمل ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحريات، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة (منظمة الأونروا، ٢٠١٥، ١٧).

واستخدم مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بشكل أساسي لاستبدال عبارة العنف ضد المرأة، فكثيرًا ما يتم استعمال مصطلح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي/ الجندر للدلالة على مصطلح العنف ضد المرأة.

وعرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٣، في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة العنف الممارس ضد المرأة بأنه: " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة" (علياء شكري، ٢٠٠٣، ١٧٨٩).

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين/ الصين عام ١٩٩٥ أن العنف ضد النساء هو "أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسرًا أو تعسفًا، سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة (United Nations , 2006, 31).

ويعرف العنف ضد المرأة بأنه: كل فعل يمثل تدخلًا خطيرًا في حريتها وحرمانها من التفكير والرأي والتقرير والسلوك ويتجاوز هذا العنف الأذى الجسدي ليشمل الأذى المعنوي والنفسي، ومن ثم، فإن العنف تجاه المرأة هو كل قول، أو تصرف، أو رأي، أو علاقة من قبل أفراد المجتمع يلحق بها ضررًا ماديًا أو معنويًا، يتمثل في التدخل في التعبير عن آرائها وسلوكها بحرية واستقلالية، وعدم معاملتها كعضو حر وكفء في الأسرة، أو يحولها إلى وسيلة، أو أداة لتحقيق أغراض ذكورية في المجتمع (حسام الدين فياض، ٢٠١٧، ٢).

كما يعرف العنف ضد المرأة بأنه أي عمل مقصود أو غير مقصود يرتكب بأي وسيلة بحق المرأة لكونها امرأة ويلحق بها الأذى والإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويخلق لها معانات نفسية، جنسية، أو جسدية من خداع واستغلال وتهديد وتحرش، أو الإكراه والعقاب أو أي وسيلة أخرى، وإنكار وإهانة كرامتها الإنسانية أو سلامتها الأخلاقية أو التقليل من أمن شخصها واحترامها لذاتها أو الإنقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية (رشدي شحاته أبو زيد:، ٢٠٠٧، ٤٧).

ويمارس العنف ضد المرأة في إطارين: الإطار الخاص (العائلة، الزوج)، والإطار العام (العمل، المدرسة، الأماكن الاجتماعية) ويكون ذا طبيعة نفسية، جسدية، أو جنسية، وتتجلى أعمال العنف من خلال أقوال، سلوكيات، أفعال، حركات بأمكنة مؤسساتية أو بين الأشخاص .

كما يعرف العنف ضد المرأة بأنه سلوك أو فعل موجه إلى المرأة يقوم على القوة والشدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، والذي يتخذ أشكالًا نفسية وجسدية متنوعة في الإضرار (موزة عيسى الدوي، ٢٠١٦، ٤١١-٤٥١).

وبناء على ما سبق عرضه من تعريفات لمفهوم العنف بشكل عام، ولمفهوم العنف ضد المرأة بشكل خاص، يمكن تعريف العنف ضد المرأة بأنه: أي عمل من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس، ينتج عنه أو من المحتمل أن يؤدي إلى الأذى أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو النفسية للمرأة، والتهديد بمثل هذه الأعمال، أو الإكراه أو سائر أشكال الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ثانياً: الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف ضد المرأة:

يحفل التراث النظري بالعديد من النظريات التي تفسر السلوك الإنساني، والتي يمكن تطويعها لتفسير تباين درجات العنف ضد المرأة، وتتعدد تفسيرات العنف ضد المرأة بتعدد المداخل النظرية المختلفة التي تتناول العنف بالدراسة والتحليل، ونظرًا لأهميتها ستحاول الدراسة إيضاح أبرزها على النحو التالي:

نظرية الإحباط/ العدوان:

تعتمد هذه النظرية على فكرة أساسية، مفادها أن العدوان هو دائمًا نتيجة للأحباط، فعندما يعوق الفرد عن تحقيق أهدافه فإن ذلك يقود إلى استثارة الدافع العدواني لديه، تماما كما يحدث بالنسبة للحالات الدافعية الأخرى مثل الجوع والعطش، ووفقًا لهذه النظرية فإن العنف لا يشكل حالة فطرية، وإنما يأتي كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها (عصام محمد منصور، ٢٠١٤، ٣١٠) .

ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن الأحباط هو الدافع الأول وراء العداون، وخصوصًا العنف الأسري، فالزوج الذي يتعرض للإحباطات في مجال عمله، فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على زوجته أو أبنائه، إذ أنه يحاول تحويل الإحباط إلى قوة داخل أسرته، كما أن الزوج غير القادر على مواجهة توقعات دوره كمعيل للأسرة بسبب انخفاض مستوى تعليمه أو مكانته المهنية أو دخله فإن الضغوط والإحباطات تدفعه إلى ممارسة العنف الأسري (إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٩، ٢٤-٣٤).

نظرية الصراع:

ترتكز هذه النظرية على عنصر عدم الاتفاق في الحياة الاجتماعية، وترى أن الصراع هو العنصر الأساسي في أي جهاز اجتماعي قائم، حيث يوجد داخل كل جهاز اجتماعي ما هو قوى وما هو ضعيف، والقوي أو القاهر يسعى دائمًا إلى المحافظة على الوضع الراهن لكي يحتفظ بمكانته وقوته، أما المقهور فيسعى إلى تغيير الوضع الراهن على أمل أن يكتسب قوة تساعده في تحسين وضعه في الجهاز الاجتماعي.

وباستخدام هذه النظرية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة، يمكن القول بأن الرجال اعتادوا على أنهم السادة الذين يتعلمون ويعملون ويتولون المناصب العليا والقيادية، ويشاركون في الأنشطة السياسية، أما النساء فتابعات بالمنزل لا يتعلمن أو القليل منهن حصلن على بعض فرص التعليم، ولا يعملن بل يخدمن الرجل والأسرة ومحرومات من تولي أي مناصب قيادية

ولا يشاركن في صنع القرارات السياسية. ونتيجة للتغييرات الكبيرة التي حدثت في الفترة الأخيرة، أصبح لدى النساء وعي بمصلحتهن، وأصبحن أكثر إصرارًا على إلغاء التمييز ضدهن، فالمرأة كافحت وتعلمت وحصلت على أعلى الدرجات العلمية، وخرجت للعمل وتولت العديد من المناصب العليا وشاركت في صنع القرار، ومن ثم ظهر الصراع بين الرجل والمرأة، حيث شعر الرجال بمنافسة المرأة لهم في كافة المجالات (خالد عبد الفتاح قنيبر، ٢٠٢٠، ١٧٣- ١٨٥).

النظرية البنائية الوظيفية:

يقوم الفكر الوظيفي بصفة عامة على مسلمة أساسية هي فكرة التوازن في المجتمع؛ حيث يرى أن المجتمع الإنساني يقوم على الاتفاق العام أو الإجماع، وأن الاتزان هو جوهر وطبيعة المجتمع، وأن كل مجتمع إنما يتكون من أجزاء أو نظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الآخر في علاقة وظيفية متبادلة، بحيث يتحقق في النهاية اتزان كلي في المجتمع (شبل بدران، حسن الببلاوي، ١٩٩٧، ١٨) وفى حالة تعثر هذه النظم عن أداء وظائفها تظهر المشكلات الاجتماعية ومنها العنف ضد المرأة (Ballantine , Jeanne H. t;1993,. 9) .

وأنصار هذا الاتجاه يؤكدون على أن العنف يعتبر نتاجًا لظروف اقتصادية واجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية، وظروف العمل وضغوطه، وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكك الأسري، والفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها، ما يستتبعه من تغذية غير مناسبة، وسكن غير ملائم، وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، والمستوى الاجتماعي المتدني، كلها عوامل تتكاتف فيما بينها وتمثل ضغوطًا بيئية اجتماعية اقتصادية على الآباء وتدفعهم إلى ممارسة عدوانيتهم تجاه الزوجات والأبناء (إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٩، ٢٧).

ويكمن الحل الذي يراه الوظيفيون لمشكلة العنف بصفة عامة في زيادة التكامل الاجتماعي، حيث تتقلص حدة العنف بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية في المجتمع التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتغيير وضعهم المهني والاقتصادي وغرس القيم الدينية وقيم الانتماء لديهم (Fulcher,J, and John Scott.,2005).

نظرية التفاعلية الرمزية:

يركز هذا الاتجاه على دراسة الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، لذلك فهو يركز عند دراسته للعنف الأسري على العلاقات السلبية ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة، فكلما سادت قيم الفردية والأنانية والذاتية في الأسرة، كلما قلت درجة التفاعل الإيجابي مما يفضي إلى العديد من مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة (علي إسماعيل مجاهد، ٢٠٠٧، ٧)، وترى هذه النظرية أن العنف الأسري يرجع إلى اختلاف الرموز والمعاني التى يؤمن بها كلا الزوجين، فإذا ما أريد فهم سلوك الزوج والزوجة في مجتمع ما، يجب تحليل الثقافة العامة والفرعية التي عاش فيها كل منهما، وأكدت على أهمية

التنشئة الاجتماعية والشخصية، والمعاني والرموز والتفسيرات التى يصبغها الفرد على المواقف المختلفة، وهذا يعني أنه إذا نشأ الفرد في بيئة بها عدد من الرموز التي تعمل على إعلاء مكانة الرجل والتقليل من شأن المرأة وخضوعها وعدم الاعتراف بحقوقها وممارسة العنف ضدها، فإنه يكتسب هذا السلوك ويعتبره مقبولًا، ويمارسه ويتبنى اتجاهات مؤيدة للتمييز ضد المرأة (خالد عبد الفتاح قنيبر، ٢٠٢٠، ١٧٣).

نظرية التعلم الاجتماعي:

وتفترض هذه النظرية "بأن الأشخاص الذي يكتسبون العنف يتعلمونه بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع، فبعض الآباء مثلًا يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى، والبعض الآخر ينظر للعنف على أنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون، بل إن بعض الآباء يشجعون الأبناء على التصرف بعنف عند الضرورة (علي إسماعيل مجاهد، ٢٠٠٧، ٧)، ووفقًا لهذه النظرية فإن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل الأولى من الطفولة؛ حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الباكرة أن العلاقة بين والديه تتسم بالقسوة والعقاب البدني والإساءة والإهانة، ويبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العنف والعدوان هو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة، فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف تجعله أكثر احتمالية لأن يكون عنيفًا في علاقاته فيما بعد.

نظرية المصدر والتبادل:

يعد رائد هذه المدرسة (وليم جود) الذي أراد أن يوضح الأدلة الدافعة للجوء الزوج إلى العنف ضد زوجته، وإيجاد الدليل في تفسير سلوك العنف والعدوان، وتوصلت النظرية إلى أن الزوج كلما زادت المصادر المتاحة له وتعددت كلما زادت قوته، ولذا يقل ميله نحو استخدام العنف، بينما يلجأ الفرد إلى استخدام العنف عندما يدرك أن مصادره الأخرى غير كافية، وبناء على ذلك يمكن النظر إلى العنف بأنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على زوجاتهم، وبمعنى آخر أن اللجوء للعنف يأتي أو يمارس عندما تفشل أساليب الضبط الاجتماعي الأخرى تلك التي لا تحقق الهدف المتضمن انقياد الزوجة للزوج،

ويؤكد أنصار هذه النظرية أن التبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، فأفراد الأسرة يتبادلون العواطف والخدمات والاتجاهات، وبتطبيق ذلك على التمييز أو العنف نجد أن الفرد يلجأ إليه لتحقيق أهداف معينة، وعندما لا يجد رادعًا فإنه يرى أن العنف هو أسهل الطرق لتحقيقها، وإذا كانت هناك عقوبة تؤدي إلى خسارته لمكانته أو أسرته فإنه يفكر قبل اللجوء إليه (بنة يوسف بو زبون، ٢٠٠٤، ٧٤).

نظرية التفكك الاجتماعي:

ترى هذه النظرية أن التفكك الاجتماعي يؤدي دورًا كبيرًا في نمو ظاهرة السلوك المنحرف باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة من هذه الوحدات تشبع له بعض الحاجات، ولكل منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك وحيث إن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي تواجه علاقاته بالآخرين.

وترى هذه النظرية أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي ينتقل الفرد في تفاعله داخل المجتمع بينها الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق وزملاء العمل يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة (عصام محمد منصور، ٢٠١٤،٣١١).

ويبدو مما سبق أن العنف ضد المرأة مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية، الأمر الذي يجعل من نظرية واحدة منفردة تدعي تفسيرها أمرًا غير دقيق.

ثالثاً: العنف ضد المرأة في مصر- المظاهر والمحفزات:

انتشر العنف ضد المرأة في مصر بطريقة لافتة للنظر، حيث تعد مصر واحدة من الدول التي تشهد تفاقمًا في معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي الممارس بصفة أساسية ضد المرأة، وتعددت مظاهره بين العنف الجسدي من قبل الزوج، والعنف النفسي والجنسي، بالإضافة إلى زواج القاصرات، والتحرش الجنسي، وختان الإناث. فوفقًا لمسح

التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٥، تعاني حوالي ٧ مليون و ٨٨٨ ألف امرأة من جميع أشكال العنف سنويًا، سواء ارتكب هذا العنف على يد الزوج أو الخطيب أو أشخاص من الدوائر المقربة أو الغرباء في الأماكن العامة.

كما أظهرت نتائج المسح للعنف الاجتماعي ضد المرأة في الفئة العمرية ١٨-٦٤، بمصر عام ٢٠١٥- بأن ٣٤ في المائة من النساء اللاتي سبق لهن الزواج تعرضن لعنف بدني أو جنسي من قبل الأزواج، بجانب تعرض نحو ٩٠ في المائة من السيدات للختان، وزواج أكثر من ربع النساء المصريات ٢٧,٤ في المائة قبل بلوغهن ١٨ سنة، وأن نحو ٧ في المائة من النساء المصريات تعرضن للتحرش في المواصلات العامة، بجانب تعرض نحو ١٠ في المائة منهن للتحرش في الشارع، وذلك خلال الـــ١٢ شهرًا السابقة للمسح (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).

ووفقًا لقياسات مؤشر المرأة والسلام والأمن العالمي (WPS) لعام ٢٠١٧، بشأن الدول الأفضل والأسوأ للنساء، والتي يحددها ثلاثة أبعاد وهي: الشمول والاندماج، والعدالة، والأمن، الصادر عن معهد المرأة والسلام والأمن بجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة، فإن مصر أتت في المرتبة الثالثة "الدنيا" وفقا للأبعاد الثلاثة التي يرتكن المؤشر إليها، وحصلت على نحو ٠,٥٥٩، وفقًا للمؤشر، واحتلت المرتبة ١٣٨ من أصل من ١٥٢.

ومن هنا يستند مؤشر المرأة والسلام والأمن العالمي على ثلاث أبعاد لقياس وضع المرأة في الدول محل الدراسة، ويقيس المؤشر السابق التقدم في الاتجاهات الثلاثة بناءً على مجموعة من الدلائل وهي التعليم، والشمول المالي، والتوظيف، واستخدام الهواتف النقالة، والتمثيل البرلماني، كدلائل على الشمول والاندماج، بينما تُحلل مستويات العنف المنزلي (عنف الشريك تحديدًا)، وسلامة المجتمع وتداعياته على تنقل المرأة خارج المنزل، والعنف المنظم الناتج من النزاعات الحكومية وغير الحكومية والأحادية الجانب للاستدلال على الأمن. أما العدالة فيُقَاس التقدم المحرز بشأنها استنادًا إلى مستويات التمييز ضد المرأة في النظام القانوني، والتمييز بين الأبناء لصالح الذكور، والسلوكيات التمييزية التي تستهدف تقويض فرص المرأة في المجال الاقتصادي وفي بيئة العمل والأجور (أية عبد العزيز،

٢٠١٢)، وبحسب ما جاء في التقرير الذي اشتمل على هذه النتائج، فإن الهدف من مؤشر المرأة والسلام والأمن (WPS) هو أن يكون مساهمًا في تعزيز وتوجيه الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والسلام والعدالة للمرأة، في إطار خطة التنمية المستدامة.

ويتم تصنيف العنف ضد المرأة على حسب مكان حدوثه والقائم بالعنف إلى: العنف الزوجي- العنف الأسري – العنف المجتمعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، ٢).

١- العنف الزوجي: وهو العنف الممارس ضد المرأة من قبل الزوج/الشريك، وهو أحد أنواع العنف وأهمها وأخطرها، وقد حظي هذا النوع من العنف بالاهتمام والدراسة نتيجة عظم دور الأسرة، فهي اللبنة الأولى لبناء المجتمع، ويعتبر العنف الزوجي نمطًا من أنماط السلوك العدواني، والذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة، مستخدمًا بذلك كل أنواع العنف، سواء كان جسديًا أو لفظيًا أو معنويًا.

٢- العنف الأسري: الذي يشمل جميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة من قبل أي فرد من أفراد الأسرة وليس بالضرورة أن يكون مرتكب العنف هو أحد الأبوين، وإنما الأقوى في الأسرة، سواء أخ أو زوج أو أخت أو أي فرد من أفراد الأسرة تجاه فرد آخر.

٣- العنف المجتمعي: وهو العنف الذي يقع داخل المجتمع بشكل عام سواء كان اغتصابًا ومضايقات جنسية في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية، أو الاتجار بالنساء، إضافة إلى التمييز ضد المرأة في العمل والوقوف دون تقلدها للمناصب الإدارية العليا.

ويتضمن العنف ضد المرأة مظاهر متنوعة من العنف الممارس ضدها، والذي ينتهك حقوقها وحرياتها، وتتنوع تلك المظاهر بين الإيذاء الجنسي والنفسي والجسدي والاقتصادي والممارسات التقليدية المؤذية، وفيما يلي قائمة بأبرز المظاهر الجوهرية لحوادث العنف ضد المرأة: (منظمة الأونروا، ٢٠١٥، ١٧- ٢١)

١- العنف الجنسي: ويعرف بأنه كل فعل جنسي، أو محاولة للحصول على فعل جنسي، أو أية مبادرات أو تعليقات جنسية، أو ممارسات الاتجار بالآخر، أو أي فعل موجه ضد نشاطه الجنسي عن طريق الإكراه، ويرتكب من قبل اي شخص بغض النظر عن علاقته

بالناجي، ويشمل العنف الجنسي: الاغتصاب، الاعتداء الجنسي، الاستغلال والإيذاء الجنسي، التحرش الجنسي.

٢- العنف الجسدي: استعمال القوة البدنية لفرض سلطة طرف قوي على آخر ضعيف، كما أنه أي فعل تكون نتائجه الإصابة أو الآلم أو المضايقة، ومن أمثلته: الضرب، الصفع، الركل، الحرق، التشويه، استعمال السلاح أو أشياء حادة ومؤذية كالسكين، العض، لي الذراع أو القدم، وغيرها.

٣- الإيذاء النفسي/ العاطفي: ويعني إيقاع الألم أو الأذى النفسي والعاطفي، كالتهديد بالعنف، والإساءة الشفهية غير الجنسية، أو السخرية والإهانة.

٤- العنف الاقتصادي- الاجتماعي: ويعرف بالحرمان من الموارد الاقتصادية والفرص الاجتماعية والخدمات، كمنع الحصول المشروع على الموارد والأصول الاقتصادية والصحة والتعليم.

٥- الممارسات التقليدية المؤذية: ويراد بها الممارسات التقليدية المؤذية التي تم ارتكابها بشكل أولي ضد النساء والفتيات في مجتمعات محددة ولفترة طويلة من الزمن، بحيث أصبحت أو يقدمها مرتكبوها على أنها أصبحت جزءًا من الممارسات المقبولة ثقافيًا، ومنها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الزواج المبكر، الإجبار على الزواج، جرائم الشرف، حرمان الأفراد من التعليم بناء على النوع الاجتماعي.

وبنظرة ناقدة ومتأملة للعنف الممارس ضد المرأة في المجتمع المصري يتبين أنه يتضمن ويحمل في طياته تلك التصنيفات والمظاهر السابقة التي تمت الإشارة إليها؛ وذلك حسب ما أوضحته مخرجات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي من أن عدد النساء المتزوجات اللائي يتركن منزل الزوجية نتيجة العنف على يد الزوج يقدر بنحو مليون امرأة سنويًا، فضلًا عن تعرض نحو ٢٠٠ ألف امرأة سنويًا لمضاعفات في الحمل نتيجة للعنف على يد الزوج، كما أشار المسح إلى أن هناك نحو ٢ مليون ونصف امراة عانين من أشكال مختلفة من التحرش الجنسي في الشوارع خلال عام ٢٠١٤، وهناك أكثر من مليون و ٧٠٠ ألف امرأة يعانين من أشكال مختلفة من التحرش الجنسي في المواصلات العامة، وهناك نحو ١٦ ألف فتاة من عمر ١٨ عامًا فأكثر تعرضن للتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية خلال عام واحد فحسب، كما أن هناك ما يقرب من ٧ مليون

و ٨٨٨ ألف امرأة يتعرضن للعنف بجميع أشكاله سنويًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥).

وفي ضوء عرض تلك التصنيفات والمظاهر والممارسات التي تنتهك حقوق المرأة في مصر وحريتها، نتساءل ما هي المحفزات التي تجعل من المجتمع المصري بيئة خصبة وأرضية ملائمة لمثل هذه المظاهر والممارسات المتنوعة والمعدلات المتزايدة من العنف الممارس ضد المرأة المصرية؟

بصورة أكثر تحديدًا وتشريحًا نحو المحفزات الدافعة لتزايد الممارسات العنيفة تجاه المرأة في مصر، يمكن القول بأن هناك مجموعة من المحفزات، أهمها الثقافة الذكورية التي يتم التعامل مع المرأة بها والتي تحرمها الكثير من حقوقها الشرعية، والنظرة الاجتماعية للمرأة والتي جعلت منها فعليًا مواطنة من الدرجة الثانية؛ إذ هناك أفكار وعادات وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى، مما يؤدي إلى الإقلال من دور الأنثى في المقابل تكبير دور الذكر، حيث يعطي الحق دائمًا للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه، إذ أنها لا تحمل ذنبًا سوى أنها ولدت أنثى (حسام الدين فياض، ٢٠١٧، ٣-٤) .

وسرعان ما تتسرب هذه الأفكار والقيم السائدة في المجتمع المصري إلى الأسس التربوية؛ فتجري تربية الفتاة باعتبارها أقل مكانة من الرجل؛ فتحمل المرأة في الريف المصري على التنازل عن حقها في التعليم، وإجبارها على الزواج المبكر، وتنازلها عن حقها في الميراث في أحيان كثيرة، وتجبر على الصمت إزاء أية محاولة لتعنيفها ولومها إذا أقدمت على الطلاق، أو الشكوى بحق زوجها، وعليها أن تتقبل العنف من زوجها من أجل تربية أبنائها.

وهكذا نجد أن هناك تباينًا في صور وأنماط العنف التي تتعرض لها المرأة، خاصة العنف الرمزي، والذي يعد أكثر خطورة من باقي أنواع العنف المادي والسلطوي؛ حيث إنه عنف عادي وبسيط لا شعوري ولا يعترف به- مجتمعيًا- على أنه عنف، بل تعود عليه الناس، وقبلوا به ما داموا خاضعين لمجموعة من الحتميات والجبريات المجتمعية التي تتحكم فيهم ويعملون على تكريسها في واقع حياتهم، ومن ثم لا ترى لدى الناس أي رفض أو

مقاومة لهذا العنف المعنوي أو الرمزي، بل يعتبرونه فعلًا عاديًا، رغم خطورته وآثاره الخطيرة نفسيًا ومجتمعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا (محمد سالمان، مروة التهامي، ٢٠٢٠، ٢٤١).

ومن المحفزات الدافعة لتزايد الممارسات العنيفة تجاه المرأة المصرية ما يفعله تيار التشدد والغلو في التعامل مع المرأة، وهو التيار الذي يحرمها من معظم حقوقها باسم الالتزام الديني، فهؤلاء يجسدون صورة سيئة للمرأة، فالمرأة في نظر الإسلام لها كيان نفسي وأسري واجتماعي وأخلاقي لا يجوز لأحد المساس به، وأنصار تيار التشدد أفكارهم مغلوطة ومعلوماتهم عن الإسلام وشريعته مشوشة، فهم يحاولون حبس المرأة في البيت تحت مسميات وشعارات دينية مع أن الإسلام لم يقل بذلك، وهم يحملون خروج المرأة للعمل أو للتعليم أو للتجارة ومشاركتها للرجل في ميادين الحياة العامة مسؤولية كل ما أصاب مجتمعاتنا من انحدار سلوكي وانهيار قيمي، فصوت المرأة في نظر هؤلاء عورة، وجسدها كله بما في ذلك الوجه والكفين عورة، فلا يجوز لها أن تختلط بالرجل، ولا أن تخرج للعمل إلا إذا كانت في حاجة ماسة إليه، ولا يوجد لها عائل ينفق عليها، وقوامة الرجل على المرأة في نظر هؤلاء تفرض عليها طاعته في كل ما يطلب، فهو صاحب القرار وحده، وعليها أن تلبي رغباته (آمنة نصير، ٢٠١٨)، ولا شك أن كل هذه الأبعاد مستقاة بشكل أساسي من التفسيرات المنقوصة والخاطئة والمشوهة لأحكام القرآن الكريم، والسنة النبوية، لا سيما فيما يتصل بولاية الرجال على تأديب النساء وضربهن حال نشوزهن، مما يبرر استمرار وممارسة العنف ضد المرأة.

ويحفل الموروث الثقافي والتراث الشعبي في المجتمع المصري بالعديد من الأمثال الشعبية، والتي رغم أهميتها كجزء أساسى ومهم فى الفلكلور الشعبي والتراث الموروث عن السلف، الذي يكشف الفكر السائد في المجتمع، إلا أنها نقلت الكثير من العنف الثقافي أو الرمزي الممارس على المرأة المستند للموروث الثقافي التاريخي عبر المقولات والأمثال الشعبية التي تعزز الذكورية والتسلط على المرأة، والممارسات العنيفة تجاهها؛ فهناك الكثير من الأمثال الشعبية التى ظلمت المرأة وجعلت منها موضع اتهام من المحيا إلى الممات، ومشروع عار محتمل إن لم تحسن العائلة تربيتها، والتربية تعني مراقبتها ومحاصرتها، مثل: "اكسر للبنت ضلع يطلع لها ٢٤"، "البنت يا تسترها يا تقبرها"، " لمّا قالوا بنية إتهدت الحيطة

عليّا"، "يا مخلفة البنات يا شايلة الهمّ للممات"، وكلها أمثال تحقر من المرأة وتقلل من قدرها وتجعلها عبئًا يجب التخلص منه، كما يؤكد الموروث الاجتماعي الذي ينشأ عليه الرجل سواء كان أخًا أو أبًا أو زوجًا تبنى فكرة أن الرجل لا يعيبه شيء، وأن المرأة مجرد تابع له وشيء يمتلكه، وهي كائن لا يستطيع الحياة بدونه، والدليل على ذلك أمثال مثل: " البايرة لبيت أبوها"، "حرمة من غير راجل زي الطربوش من غير زر" (رحاب فوزي، ٢٠١٧)، وهكذا نلاحظ أنه على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به المرأة في الآونة الأخيرة، لكنها لم تتحرر من الصورة النمطية والسلبية في الأمثال الشعبية التي تعتبر من أهم المأثورات الشعبية، التي تعمل على الترسيخ من دونيتها واعتبار المرأة مخلوقًا قاصرًا بعبارات وألفاظ تجريحيه.

وبموجب هذه الثقافة المجتمعية في المجتمع المصري يعطى للرجل الحق في ارتكاب ما يعرف "بجرائم الشرف" أو غسل العار، حيث تتعلق جرائم الشرف بشكل خاص، بقيم متوارثة، على سبيل المثال لدينا في جنوب مصر، بالصعيد، يكون الشرف مساويًا للحياة، فأي شخص في العائلة تشوبه شائبة، لا يستطيع تحمل العار الذي يلحق به أمام المجتمع، ولا يستطيع السير في وسط الناس، أو النظر في أعينهم، وبالتالي يصبح التخلص من ذلك الشخص (الذي هو غالبًا امرأة)، هو الحل الوحيد للانتهاء من هذا العبء النفسي الذي يمثل كارثة بالنسبة له. فهذه الأفكار موجودة في جنوب مصر، وكذلك في شمالها، وفي الكثير من المناطق، وهذه أمور لا علاقة لها بالدين، لكنها موروثات شعبية (ياسر خليل، ٢٠١٩).

وتعد مشكلة انتشار الفقر في المجتمع المصري من المحفزات الهامة الدافعة لتزايد الممارسات العنيفة تجاه المرأة المصرية؛ حيث إن ثقل الأزمات الاقتصادية الخانقة وما تفرزه من عنف عام بسبب التضخم والفقر والبطالة والحاجة جعلت العامل الاقتصادي يحتل ٤٥ من حالات العنف ضد المرأة. فضلًا عن ذلك مفهوم النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة وأنه من يعول المرأة لذلك فإنه يعطي لنفسه الحق بتعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقبل المرأة ذاتها لهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة اولادها (حسام الدين فياض، ٢٠١٧، ٣-٤) .

ومما لا شك فيه أنه كلما كانت المجتمعات أكثر فقرًا، كلما كانت منظومتها "القانونية والفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية" أكثر تخلفًا، والنتيجة المنطقية أن يكون العنف تجاه المرأة في هذه المجتمعات أكثر انتشارًا، فيكاد الفقر أن يكون مرتبطًا بعلاقات وثيقة مع

العنف، لأنه في ظل الفقر لا تستطيع المجتمعات أن توفر المقومات البنيوية للبناء النفسي السوي، الذي يؤمن بحقوق المرأة وحريتها، وبمباديء المساواة، وعدم التمييز، والديمقراطية، فالأسرة الفقيرة وهي المجموعة الأولى الأساسية في تكوين المنظومة الفكرية للفرد لا تستطيع أن توفر المناخ النفسي الملائم لإشاعة مناخ مناهض للعنف ضد المرأة وهي بالكاد تستطيع توفير الطعام أو الملبس أو المسكن الملائم أو الأمن النفسي والأمن الاجتماعي (إبراهيم علاء الدين، ٢٠٠٩).

ويبدو من ذلك أن هناك ارتباطًا واضحًا بين الفقر والعنف ضد المرأة، فكلما زاد الفقر في الأسرة وتحديدًا نتيجة حرمان الرجل من فرص العمل نجد أن العنف يزداد طرديًا بحق الزوجة والأبناء بصورة عامة في إطار سياسة تهدف إلى تصدير القهر الذاتي والاجتماعي إلى الآخر، وبالتالي فإن المجتمع الذي يسعى للاستقرار واللاعنف ينظر للاستقرار باعتباره جهودًا تنموية تهدف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع في إطار من العدالة الاجتماعية.

ومن أبرز المحفزات الهامة الدافعة لتزايد الممارسات العنيفة تجاه المرأة في مصر تدني مستويات التعليم للفتاة، فعلى الرغم من التأكيد على مبدأ المساواة فى التعليم وعدم التمييز فى الحصول على الفرص التعليمية، فإنه لا يمكن الزعم بأن جميع أبناء الشعب المصرى قد وجدوا طريقهم إلى المدارس ومؤسسات التعليم المختلفة، إذ حالت الظروف المادية دون تمتع معظم أبناء الأسر الفقيرة، وخاصة الفتيات بتلك الفرص المتاحة من التعليم، وبالتالى حرموا من الحصول على حقهم فى التعليم، فحيث ينتشر الفقر تقل فرص التعليم، حيث يرتبط المستوى الاقتصادي المتدني بشدة الاستبعاد الثقافي والاجتماعي، والحرمان من التعليم، والتي غالبًا ما تتمركز في الريف وصعيد مصر بالكفور والنجوع، وفي المناطق المهمشة والفقيرة والأكثر احتياجًا.

وهكذا فإن الفقر يمارس تأثيرًا كبيرًا على الناحية التعليمية لأبناء الفقراء، فهناك نسبة كبيرة من أبناء الفقراء لا تكاد تلتحق بالتعليم حتى ترسب أو تتسرب؛ لأن الفقر يحول بينها وبين مواصلة التعليم بنجاح، حيث يضطر الكثير منهم إلى الانقطاع عن الدراسة للبحث عن عمل لدى الغير مقابل أجور تعود على أسرهم بدخل إضافي يساعدهم في مواجهة تزايد نفقات المعيشة، لا سيما وأن إكمال تعليمهم لن يصل بهم إلى شيء ذي قيمة بالمعايير المادية السائدة في المجتمع المصري (مصطفى عبد السلام، ٢٠٠٦، ٥٧٤- ٥٧٧). ولا شك أن

هناك علاقة عكسية بين درجة التعليم والعنف ضد المرأة، فكلما زادت نسبة التعليم بين المرأة والرجل داخل الأسرة نجد أن حل المشكلات الداخلية يتم عبر الحوار في إطار من التفاهم الديمقراطي، وأن نسبة العنف تقل بصورة كبيرة.

كما يعد من المحفزات الهامة الدافعة لتفاقم الممارسات العنيفة تجاه المرأة في مصر ما كشفه تقرير مجموعة البنك الدولي عن المرأة والأعمال والقانون أنه على الرغم من أن مصر هي السباقة في تجريم أشكال مختلفة من التحرش الجنسي غير أنه لا يزال هناك نقص في قوانين محددة بشأن العنف الأسري؛ فلا توجد تشريعات حول العنف الأسري في ٤٦ من بين ١٧٣ اقتصاد يغطيها التقرير بما في ذلك مصر، مشيرًا إلى أن فشل الحكومات سيؤدي إلى زيادة معدلات العنف وتقليل العمر المتوقع للنساء(The World Bank, 2016).

رابعاً: التداعيات والتكاليف الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة في مصر:

هناك جملة من التداعيات والتكاليف الاقتصادية والجسدية والنفسية والاجتماعية الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة في مصر بأشكاله المختلفة، لا سيما العنف الزوجي، وذلك على النحو التالي:

١- التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة المصرية:

أوضحت دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر ٢٠١٥ أن العنف لا يؤثر على المرأة المعتدى عليها بشكل حصري، لكن يمتد أثره ليشمل أطفالها، أسرتها، مجتمعها، وشعور النساء الأخريات بالتهديد والخوف من تعرضهم أيضًا للعنف، كما يتعدى هذا التأثير حدود الأذى الجسدي والنفسي، ويضع بصمة واضحة كتكلفة مادية، تلك التكاليف التي يساعد الوعي بها في تحديد الحجم الحقيقي للمشكلة وأثرها على المجتمع، ويقدم بعدًا جديدًا لفهم الآثار القانوية والصحية والتبعات الأخرى للعنف ضد المرأة، والدعوة لاتخاذ التدابير اللازمة (نهاد أبو القمصان، ٢٠١٦، ٤٣).

وأشارت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف بأن قيمة التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء وأسرهن فحسب بسبب العنف تقدر بما لا يقل عن ٢ مليار و ١٧ مليون جنيه، كما بلغت التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة نحو ١,٤٩ مليار تتحملها المرأة والأسرة نتاجًا للعنف الزوجي، كما أظهر المسح أن تكلفة حوادث العنف ضد المراة بالأماكن العامة بلغت

نحو ٥٧١ مليون جنيه سنويًا، كما يبلغ الأثر الاقتصادي لضحايا العنف وأسرهن نحو ٥٤٨ مليون جنيه سنويًا، وهو قيمة الوقت الإضافي الذي يترتب على تغيير الطريق أو وسيلة المواصلات او اضطرارهن لاصطحاب مرافق بسبب العنف في الأماكن العامة.

وطبقًا لمخرجات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف فإن تكلفة السكن البديل أو المأوى حال ترك النساء منازلهن بسبب العنف على يد الزوج تصل إلى قرابة ٥٨٥ مليون جنيه سنويًا، وتفقد الدولة نحو نصف مليون يوم عمل للنساء المتزوجات الناجيات من العنف، ونحو ٢٠٠ ألف يوم عمل للزوج سنويًا بسبب العنف الأسري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠١٥).

٢- التكلفة الجسدية للعنف ضد المرأة المصرية:

يؤدي العنف الزوجي إلى إصابة المرأة بدنيًا بدءًا من الكسور وصولًا للعاهات المستديمة والعجز والفقد الجزئي للسمع والبصر والقتل في بعض الأحيان، ووفقًا لمخرجات المسح فإن هناك نحو ٢ مليون و٤٠٠ ألف امرأة أصبن بنوع واحد أو أكثر من الإصابات نتيجة العنف على يد الزوج، كما يمتد العنف ليشمل صحتها الإنجابية؛ إذ أظهرت مخرجات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف أن هناك نحو ٢٠٠ ألف امرأة سنويًا تتعرض لمضاعفات في الحمل نتيجة العنف على يد الزوج، كما أن هناك زيادة بنحو ٣,٥ في معدلات الإجهاض أو نزول الجنين ميتًا بين النساء المعنفات مقارنة بالنساء اللائي لا يتعرضن للعنف (٤٠,١ مقابل ٣٦,٦ على التوالي)، وزيادة بنحو ٢ في معدلات إنجاب طفل ناقص الوزن (٧,٣ و ٥,٣ على التوالي)، كما لم يتعد عدد النساء اللائي يبلغن الشرطة إثر تعنيفهن ٧٥ ألف امرأة من بين ملايين من النساء يتعرضن للعنف سنويًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥).

٣- التكلفة النفسية للعنف ضد المرأة المصرية:

قد تفقد المرأة التي تتعرض للعنف الثقة بنفسها واحترام ذاتها، وإحساسها بالاتكالية والاعتمادية على الرجل، وتسيطر عليها مشاعر النقص والدونية وعدم القيمة الذاتية، وفقدانها الإحساس بالمبادأة واتخاذ القرار؛ مما يجعلها تعيش في حالة من القلق والخوف والفزع والرعب الدائم، ويتملكها شعور الإحباط والاكتئاب المزمن والعجز والإذلال والمهانة، وعدم شعورها بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي واضطراب الراحة النفسية، مما قد يدفعها

للانتحار أو التفكير بالانتحار (منال الطملاوي، ٢٠١٣، ١٩٣٣)، وقد أظهر مسح التكلفة الاقتصادية للعنف أن نحو ٢ مليون و٢٨٨ ألف امرأة يعانين نفسيًا وعاطفيًا نتيجة تعرضهن للعنف بجميع أشكاله سنويًا، وتمتد تلك التأثيرات إلى الأطفال، إذ يعاني أطفال ٣٠٠ أسرة من الكوابيس والخوف بسبب العنف المرتكب على يد الزوج سنويًا، فضلًا عن بعد أطفال نحو ١١٣ ألف أسرة عن الدراسة بسبب العنف المنزلي على يد الزوج، بما يؤدي إلى فقدان نحو ٩٠٠ ألف يوم دراسي سنويًا، وذلك وفقًا لمخرجات مسح التكلفة الاقتصادية للعنف.

٤- التكلفة الاجتماعية للعنف ضد المرأة المصرية:

تعتبر التكلفة الاجتماعية أشد ما يخلفه العنف على المرأة والأسرة والمجتمع، وأهم هذه التكلفة: تفاقم معدلات الطلاق والتفكك الأسري، إذ تقع مصر ضمن الدول الخمس الأعلى في معدلات الطلاق؛ حيث سجلت نحو ٢١٨ ألف حالة طلاق خلال عام ٢٠٢٠ وهذا مقابل ٢٢٥ ألف حالة في عام ٢٠١٩ (أحمد فتحي، ٢٠٢١)، كما تمتد التكلفة الاجتماعية لتشمل سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة، وما يلحق الأولاد من إهمال وانحراف وتسرب من المدارس، وعدم التمكن من تربيتهم وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة، فيميلون إلى الجنوح والعدوانية.

خامساً: جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة:

شهدت السنوات القليلة الماضية في مصر جهودًا واسعة لمناهضة المعدلات المتفاقمة للعنف ضد المرأة، ويمكن إيضاح تلك الجهود على النحو التالي: (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠)، (نهاد أبو القمصان، ٢٠١٦)، (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٥).

١- صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠: بتكليف من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي اضطلع المجلس القومي للمرأة بإعداد تلك الاستراتيجية في٢٠١٤/٧/٧، باعتباره الآلية الوطنية المنوط بها النهوض بأوضاع المرأة في مصر، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لضمان تعظيم الجهود المبذولة لخفض معدلات العنف الأسري والمجتمعي الموجه ضد المرأة والفتاة، وتضمنت الاستراتيجية خطة عمل تنفيذية تفصيلية تشتمل على مجموعة من البرامج والأنشطة المتنوعة لتحقيق هدف الاستراتيجية العام؛ وهو القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وتكونت الاستراتيجية من أربعة محاور رئيسة مستقاة

من الهدف العام وهي: المحور الأول (الوقاية)، ويستهدف تنمية الوعي العام، وتصحيح الخطاب الديني، وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب، فضلًا عن تحليل الظاهرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة، ومراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة، أما المحور الثاني فيتمثل في (الحماية)، ويستهدف تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور، وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها، فضلًا عن خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف، والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة، بينما ينطوي المحور الثالث (التدخلات) على توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات، وتطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف، وتوفير مراكز استضافة كافية للمعنفات ودعمهن اقتصاديًا، ويشتمل المحور الرابع (الملاحقة القانونية) على وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف، وتخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة لسرعة الفصل فيها.

٢- تبني العديد من الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة العنف ضد المرأة، ومن بينها الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ التي اعتمدها رئيس الجمهورية في عام ٢٠١٧ «عام المرأة المصرية»، وأقرها كخارطةِ طريقٍ للحكومةِ المصريةِ، وتحتوي على ٣٤ مؤشرًا، وأربعة أعمدة؛ هي التمكين السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والحماية، والتشريعات والثقافة كركائز متقاطعة، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ختان الإناث، والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الزواج المبكر.

٣- تضمين الدستور المصري ٢٠١٤ أكثر من ٢٠ مادة تضمن حقوق المرأة.

٤- حزمة القوانين؛ ومنها قانون العقوبات المصري الذي يتضمن العديد من المواد التي توفر الحماية للمرأة وفرض عقوبة على الجرائم التي تمثل انتهاكًا ضدها، والتي يأتي من بينها قوانين لحماية المرأة من التحرش والاغتصاب وهتك العرض، كذلك تغليظ

عقوبة ختان الإناث، وتجريم الحرمان من الميراث، وكذلك القوانين الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية على اختلافها وتنوعها.

٥- تصديق السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية على قانون حماية البيانات الشخصية للأفراد، والقانون الخاص بسرية بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي.

٦- تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، بشأن التنمر، وقانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة.

٧- إطلاق مصر الدراسة الأولى للتكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وهي أول دراسة تم إجراؤها على مستوى العالم العربي عام ٢٠١٥.

٨- دور مكتب شكاوى المرأة بفروع المجلس بالمحافظات في تقديم الدعم والمساندة القانونية والنفسية للمعنفات، حيث إن مصر لديها ٢٢ وحدة لمكافحة التحرش داخل الجامعات المختلفة، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث.

٩- تم إطلاق العديد من المبادرات والحملات الإعلامية المختلفة للتوعية بمناهضة العنف ضد المرأة مثل حملة (التاء المربوطة سر قوتك، متخليش محطة توقفك).

١٠- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية حملة الـــ ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة.

١١- برامج تعزيز القدرات بالتعاون مع المؤسسات القانونية في مصر مثل النيابة العامة، ووزارة العدل، كما تم إصدار كتيبات تدريبية "لأعضاء النيابة والقضاة والأطباء الشرعيين وضباط الشرطة ووزارة الصحة للتدريب على التعامل مع ضحايا العنف" ودليل الأزهر لتدريب القيادات الدينية على قضايا المرأة،بالإضافه الى إطلاق حزم الخدمات الأساسية للنساء اللاتي قد يتعرضن للعنف .

١٢- جهود الحكومه في ضوء جائحة كوفيد-١٩، حيث إن الحكومه المصرية كانت أول حكومه في العالم تصدر ورقة السياسات والبرامج المستجيبه لاحتياجات المرأة المصرية في ظل جائحة كوفيد-١٩ ، كما أطلقت ورقة لرصد و.مراقبة تنفيذ تلك السياسات .

١٣- احتلت مصر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا من حيث التدابير التي اتخذتها البلدان في جميع أنحاء العالم لدعم النساء خلال جائحة كوفيد-١٩ حيث تم رصد ٢١ تدبير واجراء اتخذتهم مصر.

١٤- اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار مصري غير مسبوق حول "حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات الكورونا"، وذلك بالاجماع وبتوافق الآراء، خلال أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان، وبالمسائل الاجتماعية، والإنسانية، والثقافية .

١٥- عمل الأزهر على مناهضة العنف عن طريق دليل الأزهر لتدريب القيادات الدينية على قضايا المرأة، بالإضافه الى إطلاق حزم الخدمات الأساسية للنساء اللاتي قد يتعرضن للعنف.

سادساً : دور التربية في مواجهة العنف ضد المرأة

إن التربية نشاط اجتماعي شامل مهمتها إعداد الإنسان الصالح المتناسق جسميًا وخلقيا وروحيا واجتماعيا، وتكتسب التربية معانيها الحقيقية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ كونها وسيلة المجتمع لتأمين استقراره وتطوره، وبهذا تعكس التغيرات والتطورات التي يمر بها المجتمع وفلسفته وهي تفاعل بين الماضي والحاضر. والتربية في جوهرها عملية قيمية سواء عبرت عن نفسها في صورة واضحة أم في صورة ضمنية، فالمؤسسة التعليمية بحكم ماضيها وحاضرها ووظائفها وعلاقاتها بالإطار الثقافي الذي تعيشه مؤسسة تسعى إلى بناء القيم في كل مجالاتها الخلقية والنفسية والاجتماعية والفكرية والسلوكية.

وتعد القيم معايير وأهداف تنظم سلوك الجماعة لتحقيق الوظائف الاجتماعية، وللقيم المشتركة بين أعضاء المجتمع دور فعال في تكامل بنيته الاجتماعية، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يعيش إلا ضمن نظام اجتماعي يتألف من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض واحدة، لهم آمال وأهداف مشتركة وتجمع بينهم قيم واحدة آمنو بها وتمثلوها في أساليب تعاملهم مع بعضهم البعض، ومن الطبيعي أن يقوم كل مجتمع بنقل هذه القيم إلى أجياله المتعاقبة لتقتدي بها وتعمل من خلالها (يحبي إبراهيم، ٢٠١٢، ٨٣). وهكذا فإن الإنسان هو الهدف النهائي الذي تسعى التربية إلى تكوينه من خلال إكسابه صفات وقدرات ومهارات يحتاج اليها المجتمع الذي يعيش فيه. وعائد التربية يتجاوز الفرد إلى المجتمع إذ

ليس المجتمع غير أفراد يتعايشون في حياة عامة مشتركة لها نظم وقيم ورموز وسلوكيات تتحقق بها مصاحلهم (بثينة عبد الرؤوف، ٢٠٠٧، ٣٩).

ومن المؤكد أن حماية المرأة من كل انواع العنف الجسدي والرمزي، وتنمية الوعي بقيم المساواة وتكافؤ الفرص وتفعيل دور المرأة كشريك أساسى فى بناء هذا الوطن هي حصيلة مجموعة متنوعة من الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، التعليمية وغير التعليمية، وأنه لا يمكن مواجهة العنف ضد المرأة بشكل كلي في الكتب والمقررات الدراسية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المؤسسة التربوية أو خارجها. وهي تربية عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تمكين المرأة واحترامها وتنمية وعيها بحقوقها وكيفية التعامل مع حالات العنف، ودارسة مشكلات المرأة وتوفير كافة المساعدات لها، وتطوير مستوى مشاركتها في دينامية المجتمع الذي تنتمي إليه.

وانطلاقًا من تعدد أسباب العنف ضد المرأة، وخطورة ما ينتج عنها من تداعيات، لا تؤثر على المرأة فحسب، بل بالأسرة كلها خاصة بالأطفال الذين يصيبهم هذا العنف بالصدمات النفسية، تتضح أهمية تكاتف جميع الوسائط والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية النظامية منها واللانظامية، وتعد الأسرة المؤسسة التربوية الأولي التي تحتضن الطفل في سن مبكرة، فهي نواة المجتمع التي يبدأ منها التأثر والتأثير الاجتماعي، وهي المكان الطبيعي لتوفير الحماية والأمن، وهي المجال الذي تبدأ فيه أول خطوة لاتصال الطفل بالعالم المحيط به، وبالتالي يكون دورها أساسي في غرس وتنمية قيم المساواة وعدم التمييز في نفوس الأطفال، والتي من خلالها يكتسب الطفل الكثير من القيم والاتجاهات الخلقية والاجتماعية المناهضة لممارسة العنف ضد الآخر.

ولا يمكن إغفال أن الأسرة في كثير من الأحيان هي التي تساعد على تأكيد المفاهيم الخاصة بتدني نظرة الرجل للمرأة وعدم فهمه لطبيعة دوره الاجتماعي داخل الأسرة، من خلال التأكيد على سياسات التمييز داخل المنزل بين أبنائها، فالتمييز بين الإناث والذكور يبدأ بالأسرة، لذا فإن الطفل يتأثر بالجو الأسري وما يسوده من مظاهر عدم التمييز في التعامل بين الذكور والإناث، والاستقرار والتفاهم بين الأبويين، فكلما كان الزوج في الأسرة يحترم الزوجة، وتقوم العلاقة بينهما على التفاهم والحوار، بعيدا عن الممارسات العنيفة بمظاهرها

وأشكالها المتنوعة، انعكس ذلك بالضرورة علي الطفل، وطريقة سلوكه وتعامله مع زوجته في المستقبل .

وفي سياق الحديث عن قيم المساواة وعدم التمييز في التعامل بين الجنسين كمدخل لمواجهة العنف ضد المرأة، كان لزاما علينا أن نؤكد على تعليم الفتيات وحق المرأة في التعليم، حيث يُشكل التعليم جانبًا أساسيًا من جوانب تمكين المرأة والنهوض بها في شتّى المجالات، حيث نصت الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان أن تعليمها يعتبر حقًا مشروعًا وأحد أهم السبل الكفيلة بمنحها قدرة أكبر على العيش الكريم، ويعتبر التعليم أحد الحقوق الأساسية التي نصّت عليها كافّة الاتفاقيات الدولية.

وتتعرض العديد من النساء للتعنيف الأسري والجنسي في بعض المجتمعات، وخاصةً عندما ينظَر إليها على أنها عبء اقتصادي على الأسرة، لذلك يُبعد التعليم المرأة عن التعنيف الأسري بإكسابها الوعي وقوة الشخصيّة، وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات من أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم الذي تبلغه المرأة والعنف الذي يُمارس ضدها، وأن التعليم هو الحل، وهو ضرورة للقضاء على العنف ضد المرأة (Peace Ather Khan, Hafiz Muhammad ,2013).

ومن المؤكد أن المؤسسات التعليمية لها دور هام في تشكيل وعي المتعلمين بصفتها أهم وسائط التنشئة، ودائمًا تتوجه إليها الأنظار بهدف إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة والعلمية، كذلك غرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس المتعلمين وتكوين اتجاهات إيجابية نحوها، وذلك على اعتبار أن هؤلاء المتعلمين ثروة الوطن ووسيلة التنمية الشاملة وغايتها.

ويتحدد دور المؤسسات التعليمية في تعزيز وضع المرأة وتنمية قيم المساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث من خلال خلق مناخ أو بيئة تعليمية مناسبة تشجع المتعلمين على اكتساب هذه القيم، حيث تلعب المناهج دورًا خطيرًا في تشكيل وتوجيه أفكار وميول واتجاهات الفتيات، خاصة في سني دراستهم الأولى، حيث يتعذر مستقبلًا تعديل أو تبديل ما تطبعه المناهج من صور خاطئة لمستقبل الفتاة ودورها في المجتمع، أضف إلى ذلك انفراد المؤسسات التعليمية ومناهجها بتوفير المعلومات والمعارف التي تستقي منها الفتاة مكانتها وماهية الأدوار المحددة لها، والاضطلاع بها في مستقبلها وبدرجة كبيرة، خاصة في المناطق

الريفية التي تنحصر فيها مصادر المعرفة غالبًا في الموسسة التعليمية (سعاد إبراهيم عيسى، ٩٩٦، ٢٢)، وبذلك تسهم المقررات والخطط الدراسية إسهامًا كبيرًا بما تتضمنه من محتوى معرفي ومواقف في تعزيز وضع المرأة.

كما يتحدد دور المؤسسات التعليمية أيضًا من خلال المعلم الذي يجب أن يكون قدوة حسنة أمام المتعلمين وقيامه بدور المربي الفاضل الذي يتجسد في شخصيته الإيمان بقيم المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الذكور والإناث، كما تؤدي الأشطة الطلابية دورًا مهمًا وبارزًا في تنمية قيم المساواة وعدم التمييز ومواجهة العنف ضد المرأة من خلال تجسيد روح التعاون والعمل التطوعي والتسامح والعدل والمساواة والمشاركة بين الذكور والإناث (بسام أبو حشيش،٢٠١٠ ،٢٥١).

وهكذا تحتاج المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة للقيام بدورها الريادي في تعزيز وضع المرأة ونشر ثقافة المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بما يسهم في مواجهة العنف ضد المرأة بما يلي: (فؤاد علي العاجز، ٢٠٠٧، ٣٩٩)

- تضمين مفاهيم حقوق المرأة، واجبات المرأة، تمكين المرأة، المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في البرامج والمناهج التعليمية؛ لتعريف النشء بحقوق المرأة ومكانتها وبخطورة التمييز والعنف الممارس ضدها.
- ربط الأهداف التعليمية بالأهداف الأخلاقية، حتى يكون التعليم وسيلة لتعزيز ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث، والتأكيد على دور المرأة الاجتماعي المشترك والمتساوي في بعض الأحيان.
- مراعاة القائمين على تخطيط المناهج لأهمية وأهداف القيم التربوية والإسلامية المعززة لحقوق واحترام المرأة ولقيم المساواة وعدم التمييز.
- توفير الجو الاجتماعي المناسب الذي يلائم عملية غرس قيم احترام المرأة والمساواة عن طريق توفير العلاقة الحميمة مع جميع العاملين في المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- توفير القدوة الحسنة الممثلة في المعلم القادر علي تنمية الوعي بقيم وحقوق المرأة وتقديرها ومؤمن بقيم المساواة وعدم التمييز، لذلك يجب علي المعلم أن يكون ملتزمًا بتلك القيم.
- امتلاك المعلمين المواقف العلمية لممارسة المساواة وعدم التمييز ضد المرأة، وأن لا تتم العملية عن طريق الوعظ والإرشاد أو التلقين، فلابد من إتاحة الفرصة للمتعلمين

للمشاركة وتحمل المسئولية إزاء القيم المطلوبة، وهذا يحتاج إلى الاهتمام بالأنشطة التعليمية المتنوعة

ولتعزيز قيم المساواة وعدم التمييز ضد المرأة بما يسهم في مواجهة العنف ضدها عدد من المنطلقات التربوية التي تقوم عليها، ومن أهمها:

- الوعي بحقوق المرأة ومكانتها، وإدراك قيمة المساواة وعدم التمييز على أساس من الاحترام المتبادل والاستعداد للتفاوض والتحاور.
- منطق الأشياء بذاته وفطرته يبدأ من الاختلاف لينتهي إليه؛ ذلك أن التعددية تظل أصلًا للأشياء، وجزءًا من نظام الكون الذي أعده إله واحد، وبقي الاختلاف أصلًا للحوار ومدخلاً إلى تقدير الآخر، وتعزيزًا لمستويات الصراع وأطرافه (عبدالله التطاوي، ٢٠٠٦، ٢٦).

ولا شك أن التربية من أجل تعزيز قيم وحقوق المرأة بما يسهم في مواجهة العنف ضدها يتطلب ضرورة تنسيق الجهود بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى؛ حيث تمثل هذه الوظيفة مرحلة أشبه بمرحلة الإشراف والمتابعة للتأكّد من مخرجات المؤسسات التعليمية، وفي هذه المرحلة تعمل المؤسسات التعليمية على متابعة أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، ولا سيما الأسرة والمؤسسات الدينية والإعلام وسواها، من حيث مدى الانسجام والتناغم بينها، ولا شك أن التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية وبقية المؤسسات الأخرى يُعدّ صمام أمان نجاح العملية التربوية بصورة عامة، كما أن تحقق ذلك التنسيق والتكامل المأمولين رهن بمدى تفعيل ذلك الدور الإشرافي للمؤسسة التعليمية ومتابعته، حتى يؤتي ثماره (أحمد محمد الدغشي، ٢٠١٧).

ويبدو مما سبق ضرورة التأكيد على تداخل أدور مؤسسات المجتمع- وعلى رأسها المؤسسات التربوية – في مواجهة العنف ضد المرأة، حيث إنها ظاهرة مركبة ومعقدة ومتداخلة، ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية لهذه الظاهرة تتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل أدوار هذه المؤسسات وتشابكها.

المحور الثاني: وقائع الدراسة الإثنوجرافية:

تدور الدراسة الإثنوجرافية للبحث حول تعرف رؤية النساء الريفيات المعنفات لقضية العنف ضد المرأة، ويمكن تناول ذلك من خلال العناصر التالية:

١- أهداف الدراسة الإثنوجرافية:

تعرف رؤية النساء الريفيات المعنفات لقضية العنف ضد المرأة، من خلال تناول رؤيتهن للأسباب المؤدية لممارسة الزوج العنف ضدهن، وكذلك رؤيتهن حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له من قبل الزوج، وأيضا تناول رؤيتهن لأسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج، وتعرف رؤيتهن حول الجهات التي يلجأن اليها عند تعرضهن للعنف، وكذلك تعرف رؤيتهن حول أبرز الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة.

٢- عينة الدراسة وخصائصها:

من المعروف في هذا النوع من البحوث الإثنوجرافية أن حجم العينة يكون قليلًا، فكثيرًا ما يكون فردًا واحدًا، أو فصلا، أو بيئة واحدة، ولذلك فإن النتائج كثيرًا ما تكون خاصة بالعينة فقط (رجاء أبو علام، ٢٠٠٧، ٢٩٥)، وبلغت عينة البحث (١٥) سيدة من النساء المعنفات اخترن بطريقة قصدية من خلال الخبرات المعاشة، من قرية "الدفراوي" التابعة لمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة، ويبلغ عدد سكان القرية ٩٢٤٢ نسمة، عدد الذكور ٤٨١٨، وعدد الإناث ٤٤٢٤، واجمالي المساحة ١٣٥٠ فدان، وتبعد القرية عن المركز بمسافة ٥ كيلو متر. ويرجع اختيار الباحث لمجتمع الدراسة لسهولة ملاحظتهم والانخراط العميق في حياتهم ومراقبة ما يحدث، وذلك بحكم إقامة الباحث مع مجتمع الدراسة ومعايشته لهم عن قرب.

٣- أداة الدراسة:

اقتصرت أدوات الدراسة على المقابلة العميقة، والتي تعد أداة مهمة للحصول على المعلومات من مصادرها البشرية، كما أنها تمكن الباحث من الحصول على معلومات مهمة تفوق في أهميتها ما يمكن أن يحصل عليه بواسطة أدوات أخرى.

٤- صعوبات الدراسة الميدانية:

نظراً لعدم اعتياد أفراد العينة المنهج الإثنوجرافي فقد أضاف ذلك جهدًا على الباحث لمقاومة الأفكار السلبية لدى أفراد العينة حول هذه المقابلات، حيث تم إطلاع المشاركات من النساء المعنفات على غرض الدراسة وسرية البيانات المجموعة، ومن الجدير ذكره أن

المشاركات رفضن أن يتم تسجيل المعلومات صوتيًا، وعدم الإفصاح عن أسمائهن، واشترطن أن يتم التدوين كتابيًا.

٥- أسلوب تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكيفي لأداة البحث، وهو ما ساعد في تقديم دلالات أكثر عمقًا حول النتائج التي توصل إليها البحث، ويبدأ تحليل البيانات في البحث الكيفي أثناء جمعها، وهناك تحليل شامل في نهاية جمع البيانات، لذا يستغرق تحليل البيانات النوعية وقتًا وجهدًا مقارنة بالبحث الكمي (ثناء هاشم محمد، ٢٠٢٠، ١٤٢).

٦- عرض وتحليل الدراسة الإثنوجرافية:

فيما يلي عرض وتحليل نتائج الدراسة الإثنوجرافية والتي تتعلق بالعنف الزوجي كما تراها النساء المعنفات بالقرية الريفية:

أولًا: الخصائص الشخصية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للنساء المعنفات المشاركات في المقابلات:

جدول (١) خصائص مجتمع الدراسة حسب عمر الزوجة

عمر الزوجة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ عامًا	٢	% ١٣,٣٣
من ٢٠ –٣٠ عامًا	١٠	%٦٦,٦٦
من ٣١–٤٠ عامًا	٣	%٢٠
من ٤١ فما فوق		
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (١) اتضح أن نسبة النساء المعنفات من أعمارهن (أقل من ٢٠ عامًا) بلغت (١٣,٣٣%)، ومن تتراوح أعمارهن بين (٢٠ –٣٠ عامًا) فبلغت (٦٦,٦٦%)، وبخصوص من تتراوح أعمارهن بين (٣١–٤٠ عامًا) فبلغت نسبتهن (٢٠%)، وبذلك تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من النساء المعنفات تتراوح أعمارهن بين (٢٠ – ٣٠ عامًا)، مما يعني صغر سن المرأة الريفية التي تتعرض للعنف الأسري.

جدول (٢) خصائص مجتمع الدراسة حسب السن عند الزواج

السن عند الزواج	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٨ سنة	٧	%٤٦,٦٦
١٨- ٢٠	٧	%٤٦,٦٦
أكثر من ٢١	١	%٦,٦٦
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٢) اتضح أن نسبة النساء المعنفات اللاتي تزوجن أقل (من ١٨ عامًا) بلغت (٤٦,٦٦%)، والشيء الملفت للنظر أنها نفس نسبة المشاركات اللاتي تزوجن في الفئة العمرية من(١٨- ٢٠عامًا) (٤٦,٦٦%)، مما يعني صغر سن المرأة الريفية عند الزواج، في حين بلتت نسبة المشاركات اللاتي تزوجن من ٢١ فأكثر (٦,٦٦%)، وبذلك تشير النتائج إلى انخفاض متوسط سن زواج الفتيات فى الريف ليبدأ من (١٦- ١٧) عامًا، حيث تعتبر الفتاة التي تتخطى سن العشرين دون زواج (عانس)، وتبدأ الأسرة فى البحث عن أى فرصة لتزويجها، بالإضافة إلى انتشار ثقافة أن الزواج المبكر سترة للفتاة، وأن الفتاة صغيرة السن أسهل فى الانقياد والطاعة للزوج، وهذه النتيجة تتسق وتتطابق مع ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من ارتفاع نسبة النساء المعنفات الأميات، حيث ساعد الزواج المبكر على ارتفاع معدل أمية الإناث، كذلك أدى ظهور أنماط من الفقر في القرية الريفية إلى ازدياد ظاهرة الزواج المبكر أو زواج القاصرات؛ وذلك لأنّ الأسرة التي تُعاني من الفقر تسعى جاهدة لتزويج بناتها لتقليل نفقات الأسرة مع الاطمئنان إلى أنّهن سيحصلن على الطعام، والملبس بعد الزواج.

جدول (٣) خصائص مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي للزوجة

المستوى التعليمي للزوجة	العدد	النسبة المئوية
أمي	٦	%٤٠
ابتدائية		
إعدادية	٣	%٢٠
ثانوي فني	٤	%٢٦,٦٦
ثانوي عام		
شهادة جامعية	٢	% ١٣,٣٣
دراسات عليا		
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٣) اتضح حالة المستوى التعليمي للنساء المعنفات، حيث بلغت نسبة المتعرضات للعنف من الأميات (٤٠%)، في حين بلغت نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية (٢٠%)، بينما كانت نسبة الحاصلين على دبلوم (٢٦,٦٦%)، في الوقت الذي بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي منهن (١٣,٣٣%)، وبذلك تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من النساء المعنفات من الأميات ومن ذوي التعليم المتدني وقليلي الثقافة، أما نسبة ذوي التعليم الجامعي فهي الأدنى، وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة عكسية بين درجة التعليم والعنف، فكلما زادت نسبة التعليم بين المرأة والرجل داخل الأسرة كلما قلت نسبة العنف بصورة كبيرة؛ حيث تحل المشكلات الداخلية بالحوار في إطار من التفاهم الديمقراطي. كما تؤكد أن التعليم يتأثر بالفقر بطرق متعددة، فبوجه عام يحصل أطفال الأسر الفقيرة الذين يعيشون فى مستويات متدنية على فرص تعليمية منخفضة، ورغم التأكيد على مبدأ المساواة فى التعليم وعدم التمييز فى الحصول على الفرص التعليمية، إلا أنه لا يمكن الزعم بأن جميع أبناء الشعب المصرى قد وجدوا طريقهم إلى المدارس ومؤسسات التعليم المختلفة، إذ حالت الظروف المادية دون تمتع معظم أبناء الأسر الفقيرة بتلك الفرص المتاحة من التعليم، وبالتالي حرموا من الحصول على حقهم في التعليم، فحيث ينتشر الفقر تقل فرص التعليم، حيث يرتبط المستوى الاقتصادي المتدني بشدة الاستبعاد الثقافي والاجتماعي، والحرمان من الخدمة التعليمية، والتي غالبًا ما تتمركز فى الريف وصعيد مصر بالكفور والنجوع، وفي المناطق المهمشة والفقيرة.

جدول (٤) خصائص مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	العدد	النسبة المئوية
أمي	٨	%٥٣,٣٣
ابتدائية	١	%٦,٦٦
إعدادية	٢	% ١٣,٣٣
ثانوية فنية	٣	%٢٠
ثانوية عامة		
شهادة جامعية	١	%٦,٦٦
دراسات عليا		
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٤) اتضح حالة المستوى التعليمي لأزواج النساء المعنفات؛ حيث بلغت نسبة أزواج النساء المعنفات من الأميين (٥٣,٣%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية (١٣,٣%)، بينما كانت نسبة الحاصلين على دبلوم (٢٠%) فى الوقت الذي بلغت نسبة أزواج النساء المعنفات الحاصلين على مؤهل جامعي (٦. ٦%)، وبذلك تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى للأزواج المتعرضات زوجاتهم للعنف من الأميين ومن ذوي التعليم المتدني وقليلي الثقافة، أما نسبة ذوي التعليم الجامعي فهي الأدنى، ويؤكد هذا أيضًا العلاقة العكسية بين درجة التعليم والعنف، فكلما زادت نسبة التعليم بين المرأة والرجل داخل الأسرة كلما قلت نسبة العنف بصورة كبيرة؛ حيث تحل المشكلات الداخلية بالحوار في إطار من التفاهم، وهذا يشير إلى أن مستوى التعليم للزوج يشكل أداة فعالة لحماية المرأة من العنف من جهة، وتقليل مستويات العنف العائلي من جهة أخرى، وهذا ما يفسر أيضًا انتشار العنف ضد المرأة بالأرياف بشكل أكبر من المدن ذات التركيبة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما تؤكد هذه النتائج على أن ارتفاع التكلفة غير المباشرة للتعليم، وانخفاض مستوى الدخل لدى كثير من الأسر وبخاصة فى الريف والمناطق المهمشة يؤدي إلى بقاء أعداد كبيرة من الأطفال في سن التعليم خارج النظام التعليمي.

جدول (٥) خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير العمل

الحالة العملية للزوجة (المهنة)	العدد	النسبة المئوية
تعمل		
لا تعمل	١٢	%٨٠
بائعة متجولة	٣	%٢٠
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٥) اتضح الحالة العملية للنساء المعنفات؛ حيث بلغت نسبة السيدات المعنفات غير العاملات (٨٠%)، في حين بلغت نسبة البائعات المتجولات (٢٠%)، وبذلك تشير النتائج إلى قلة نصيب المرأة المعنفة الفقيرة في سوق العمل بشكل كبير جدًا، حيث بلغت نسبة المرأة المعنفة الفقيرة التي لا تعمل (٨٠%)، ومن ثم تبرز أهمية تشجيع المرأة الفقيرة المعنفة للدخول إلى سوق العمل، وتوفير البيئة الملائمة لمساندتها ودمجها في سوق العمل بما يساندها في الخروج من دائرة العنف والفقر.

جدول (٦) خصائص مجتمع الدراسة حسب مهنة الزوج

مهنة الزوج	العدد	النسبة المئوية
لا يعمل	٦	%٤٠
موظف حكومي	٢	% ١٣,٣٣
فلاح	٣	%٢٠
أعمال حرة	٤	%٢٦,٦٦
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٦) اتضح الحالة العملية لأزواج النساء المعنفات؛ حيث بلغت أعلى نسبة للعاطلين عن العمل (٤٠%)، وهذه إشارة لانتشار البطالة وارتباطها بممارسة العنف ضد النساء؛ لعدم قدرة الرجال على تحمل أعباء أسرهم فيلجؤون إلى ممارسة العنف.

جدول (٧) خصائص مجتمع الدراسة حسب صلة القرابة

نوع الزواج	العدد	النسبة المئوية
زواج أقارب	٢	% ١٣,٣٣
زواج غير الأقارب	١٣	% ٨٦,٦٦
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٧) اتضح أن الغالبية العظمى للنساء المعنفات لا توجد صلة قرابة بينها وبين زوجها، والتي بلغت نسبتها (٨٦,٦٦ %)، في حين بلغت نسبة زواج الأقارب (١٣,٣٣ %) .

جدول (٨) خصائص مجتمع الدراسة حسب كفاية الدخل للأسرة

مستوى الدخل للأسرة	العدد	النسبة المئوية
يقل عن الحاجة	١٥	% ١٠٠
يسد الحاجة		
يزيد عن الحاجة		
المجموع	١٥	% ١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (٨) اتضح أن المشاركات بالكامل من النساء المعنفات من ذوات مستوى الدخل المنخفض، وأن كفاية الدخل للأسرة يقل عن الحاجة، والتي بلغت نسبتها (١٠٠ %)، وهذه دلالة على تردي المستوى المعيشي للمبحوثات، والذي من المتوقع أن يكون له أثر سلبي في ظهور العنف، وهذه دلالة أيضًا إلى أن هناك ارتباطًا واضحًا بين الفقر والعنف ضد المرأة، وأن هذه العلاقة هي علاقة طردية، فكلما زاد الفقر في الأسرة وتحديدًا نتيجة حرمان الرجل من فرص العمل نجد أن العنف يزداد طرديًا بحق الزوجة والأبناء بصورة عامة، في إطار سياسة تهدف إلى تصدير القهر الذاتي والاجتماعي إلى الآخر.

جدول (٩) خصائص مجتمع الدراسة حسب طبيعة السكن

طبيعة السكن	العدد	النسبة المئوية
منزل مستقل		
مع أهل الزوج	١٥	١٠٠ %
المجموع	١٥	١٠٠ %

باستقراء الجدول السابق رقم (٩) اتضح أن نمط الإقامة والسكن لجميع المشاركات من النساء المعنفات مع أهل الزوج وليس في منزل مستقل، والتي بلغت نسبتها (١٠٠%)، وبذلك تشير النتائج إلى أن الأقامة مع أهل الزوج وتدخلهم في حياة الزوجين يعد أحد العوامل المسؤولة عن ممارسة الزوج العنف ضد زوجته.

جدول (١٠) خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	١٢	٨٠%
مطلقة	٣	٢٠%
المجموع	١٥	١٠٠ %

باستقراء الجدول السابق رقم (١٠) اتضح أن الغالبية العظمى للنساء المعنفات متزوجات (٨٠ %)، في حين بلغت نسبة المطلقات (٢٠%)، وبذلك تشير النتائج إلى تقبل ورضوخ غالبية النساء المعنفات للعنف الممارس من قبل الزوج.

ثانياً: أهم نتائج المقابلات الخاصة بالمشاركات من النساء المعنفات:

تكونت المقابلة من عدة تساؤلات – محددة الهدف والمضمون– بحيث تكون مناسبة للفئة **المستهدفة من النساء المعنفات، ويمكن تناول أهم نتائج تطبيق المقابلة على النحو التالي:**

رؤية النساء المعنفات حول الأسباب المسؤولة للعنف الذي تعرضن له من قبل الزوج:

تضمنت رؤية النساء المعنفات للأسباب المؤدية لممارسة الزوج العنف تجاههن مجموعة من الأبعاد، وكانت استجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

١- الفقر والضغوط المادية والاقتصادية: أكدت غالبية المشاركات على الترابط الطردي بين العنف الأسري والفقر، وانعكاس الفقر على تماسك الأسرة، حيث تشير غالبية المشاركات إلى أن ضعف الحالة الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحياة، وزيادة أعباء المعيشة وقلة الدخل، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة، وعدم توفر فرص عمل دائم للزوج من الأسباب الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وخاصة بعد جائحة كورونا، وتشير بعض المشاركات إلى ذلك بقولهم " زوجي قعد بعد كورونا من الشغل، ومعدش بيصرف زي الأول، ودا خلاه قاعد في البيت مش طايق حد يكلمه، وبيزعق ليا وللأولاد"، كما تقول إحدى المشاركات " زوجي كان مسافر في إحدى دول الخليج ومعرفش يرجع للشغل بعد كورونا وطول فترة الإجازة خلافات ومشاكل".

وتتفق تلك النتيجة مع ما أكدته بعض التقارير والدراسات (حسان بيشة، ٢٠٢٠) (Melissa Godin, , 2020),(Women's Aid UK, , 2020)، إلى تفاقم معدلات العنف ضد المرأة منذ بدء جائحة كورونا، حيث تتزايد احتمالات تعرض المرأة وأطفالها للعنف بشكل ملحوظ في وقت أزمة كورونا، إذ يقضي أفراد الأسرة المزيد من الوقت على مقربة من بعض وتعاني الأسر من ضغوط إضافية وخسائر اقتصادية أو مهنية محتملة، كما قد يؤدي تعطل سبل العيش والقدرة على كسب القوت، ولا سيما في صفوف النساء (اللاتي يمارس العديد منهن أعمالًا مأجورة غير رسمية) إلى تقليص فرص توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسر، وبالتالي يزيد احتمالات العنف، وكلما تفاقم شح الموارد أصبحت المرأة أكثر عرضة لخطر الإيذاء الاقتصادي.

ومن هنا فإن الفقر وما يترتب عليه من كبت وإحباط يسهم في تفاقم معدلات العنف ضد المرأة، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الإحباط/ العدوان كإحدى النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة، فوفقا لهذه النظرية فإن الزوج الذي يتعرض للإحباطات في مجال عمله، فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على زوجته أو أبنائه، إذ أنه يحاول تحويل الإحباط إلى قوة داخل أسرته، كما أن الزوج غير القادر على مواجهة توقعات دوره كمعيل للأسرة بسبب انخفاض دخله فإن الضغوط والإحباطات تدفعه إلى ممارسة العنف الأسري.

٢- الظروف الأسرية والبيئية والاجتماعية التي نشأ فيها الزوج في القرية الريفية، ومدى تأثيرها على شخصيته، وانعكاس ذلك على أسلوب وطريقة معاملته لزوجته، وهو ما أشارت إليه غالبية المشاركات في المقابلة، بقولهم "حمايا كان بيمارس العنف ضد حماتي، وزوجي طالع لأبوه"، "الأسرة التي تربى فيها زوجي ولدت عنده العنف الذي يمارسه ضدي وضد أولادي"، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التعلم الاجتماعي كإحدى النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة، فوفقًا لهذه النظرية فإن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل الباكرة من الطفولة، حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الباكرة أن العلاقة بين والديه تتسم بالقسوة والعقاب البدني والإساءة والإهانة، ويبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العنف والعدوان هو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة، فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف يجعله أكثر احتمالية لأن يكون عنيفًا في علاقاته فيما بعد.

٣- عدم التكافؤ الثقافي والتعليمي بين الزوجين كأحد الأسباب المؤدية لممارسة الزوج العنف؛ حيث أشارت بعض المشاركات إلى أن اختلاف المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجين يؤدي إلى عدم وجود تفاهم وحوار، مما ينتج عنه زيادة حدوث الخلافات والمشكلات، وبحكم معايشة الباحث لا حظ أن هناك من يقوم بتزويج بناته وهم خريجو جامعات بأزواج حاصلين على دبلوم تجاري أو صناعي، أو صنايعي بحجة أن هؤلاء ظروفهم المادية مرتفعة، بدون مراعاة التكافؤ الثقافي والتعليمي بين الزوجين، وهو ما ينتج عنه بعد ذلك حدوث الخلافات وأحداث العنف بينهما؛ بسبب عدم وجود تفاهم ولغة حوار مشتركة مع اختلاف طريقة التفكير، وفي ذات السياق أشارت بعض المشاركات إلى أن انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للزوج جعله يرفض الإنفاق على الأولاد في المدارس حال رسوبهم، ويرفض أن ينفق عليهم في الدروس الخصوصية، فهو غير

مقتنع بجدوى تعليم الأولاد، مما يتسبب في خلافات ومشكلات بين الزوجين، كما تقول إحدى المشاركات على لسان زوجها "الولد يتعلم صنعة تكسبه الدهب أفضل من تعليم ملوش لازمة"، وأيضًا تقول إحدى المشاركات على لسان حال زوجها "أخرجه من المدرسة يتعلم الحلاقة، أو يكون صنايعي نقاشة وجبس أو نجار مسلح، أو يعمل بالأرض"، وهو ما يؤدي باستمرار إلى حدوث مشكلات بين الزوجين تؤدي إلى الضرب والشتم من قبل الزوج سواء للزوجة أو الأولاد.

٤- التدخلات من قبل أهل الزوج في حياة الزوجة، حيث تشير غالبية المشاركات بأن تدخل أهل الزوج يعد أحد العوامل المسؤولة عن ممارسة الزوج العنف ضد زوجته، فتشير غالبية المشاركات بأن والدة الزوج تحرض زوجها على ممارسة العنف، فتقول إحدى المشاركات على لسان حال والدة زوجها "عاوزه تمشي رأيك وكلمتك؟!"، "اتمسكنتي لما اتمكنتي"، وغالبًا ما ينتهي هذا التدخل في حياة الزوجة من قبل أهل الزوج بالضرب أو توجيه الإهانات المعنوية للزوجة، وبملاحظة الباحث وبحكم المعايشة في القرية وجد أن معظم النساء المعنفات يعشن مع أهل الزوج في بيت واحد، ونادرًا ما تكون هناك حياة مستقلة منفصلة في السكن عن أهل الزوج.

٥- تعاطي الأزواج المواد المخدرة، والانحرافات الجنسية، وهو الأمر الذي يفقد الأزواج السيطرة على أعصابهم، وشعورهم بالضغط والتوتر العصبي والنفسي، مما ينعكس على العلاقات بينهم وبين زوجاتهم، حيث أشارت إحدى المشاركات بقولها "زوجي بيشرب مخدرات، وكان ضربني وكنت غضبانه في بيت أبويا، ولما رجعت البيت لقيته بايع شاشة الكمبيوتر، والغسالة، والخلاط"، كما أشارت إحدى المشاركات "زوجي بيشرب مخدرات، وبيفقد أعصابه ومش بيكون شايف قدامه وبيضربني، ويسبني"، وبحكم معايشة الباحث ومشاركته في جلسات التصالح بين الزوجين، أشار أحد الآباء بأن طليق ابنته كان بيمارس الشذوذ الجنسي في علاقته بها.

٦- أسباب دينية وعقائدية وفكرية: أكدت غالبية المشاركات بأن الفهم الخطأ للآيات الدينية يقف خلف الممارسات العنيفة للرجل تجاه زوجته، وخاصة فيما يتصل بقوامة الرجل وولايته على تأديب المرأة وضربها حال نشوزها، كما أكدت بعض المشاركات بأن هناك قناعة لدى الزوج أن ما يمارسه من عنف تجاه زوجته بأي أشكال كانت لا

تتعارض مع قواعد الدين، فهذه الأسباب التي أكدت عليها المشاركات في المقابلة كأسباب دينية وعقائدية لها دلالتها في أن من يفعلونها يمارسون ما يمارسونه من عنف عن قناعة، بل يعتقدون أنه لا يتعارض مع الدين.

٧- الشك والغيرة المرضية في تصرفات المرأة: أكدت بعض المشاركات في المقابلة بأن الشك أحد الأسباب المسؤولة عن ممارسة الزوج العنف؛ فالمشادات الكلامية والمشاجرات اليومية التي لا تنتهي هي ما تجنيه الأسرة التي نشأت فيها بذور الشّك، بل الحياة مع زوج شكاك مغامرة لا تحمد عقباها؛ لأن بعض الرجال يسترسلون في شكوكهم التي تدفعهم أحياناً إلى ارتكاب المشاجرات التي ربما تصل للقتل، وفي ذلك تقول إحدى المشاركات: "جوزي شكاك جدًا، بيسجل مكالمات التليفون، ولو كلمني ولقى التليفون مشغول، يبص في التليفون ويشوف وقت المكالمة، وكنت بكلم مين، وبيزعقلي دائمًا"، وتشير إحدى السيدات "جوزي شكاك وبيغير جدًا، بيشك في هدومه، كنت ببيع خضار وطماطم وزوجي ضربني وشتمني عشان اتأخرت في وكالة الخضار بسبب الزحمة والمواصلات واتهمني في شرفي، مش بس كده دا مرة السواق الي بيوصلني بالخضار بيقولي هاتي Money وأنا مش فاهمة يعني إيه، وبقوله عاوز إيه يقولي Money يعني فلوس التوصيلة، وجوزي سمعه وهو بيقولي كده شتمني وضربني وقلي عاوز منك إيه ده؟، وفكره عاوز مني حاجه عيب، ونيل عيشتي بنيلة سودة".

٨- سوء طباع الزوج والعصبية الشديدة: وذهب أغلب أفراد العينة إلى أن من أسباب العنف عدم قدرة الزوج على التحكم في انفعالاته والعصبية الشديدة التي دائمًا ما تسبب المشادات الكلامية والمشاجرات التي تنتهي بالسب والشتم أو الضرب.

ومن خلال العرض السابق يبدو أن هناك اتفاقاً بين المشاركات من النساء المعنفات على الرغم من تباين مستوياتهن التعليمية والعمرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، على أن هناك عوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة تعتبر هي المسؤولة عن ممارسة أزواجهن العنف بأشكاله وأنماطه المختلفة ضدهن، هذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل مادية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، كما يبدو أن هناك اتفاقاً بين المشاركات من النساء المعنفات على أن تأثير تلك العوامل يعتبر تأثيرًا نسبيًا وليس تأثيرًا مطلقاً، ومن هنا يبدو أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة شديدة التشعيب والتعقيد، ويجب النظر إليها وتفسيرها في إطارها الشمولي

وأبعادها المختلفة والمتشابكة سواء من حيث بعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والديني، فهذه العوامل إما أن تعمل منفردة أو تتشابك فيما بينها لتتجلى الظاهرة كنتاج طبيعي لها.

رؤية النساء المعنفات حول مظاهر وأشكال العنف الذي تعرضن له من قبل الزوج:

تضمنت رؤية النساء المعنفات لأشكال وأنماط العنف الذي تعرضن له أربعة أبعاد، وكانت استجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

١- العنف الجسدي: أكد أفراد العينة على انتشار العنف الجسدي وتعرضهن له بصورة كبيرة بكافة أشكاله من: الصفع على الوجه، الضرب بالأيد، الركل بالأرجل، الضرب بالعصا على الرأس، الضرب واللكم في العين، كسر الذراع، العض، الخنق، شد الشعر، الضرب أثناء الحمل، الإجبار على الحمل المتكرر دون ترك مسافة بين الطفل والآخر رغبة في إنجاب الذكور وتكوين عزوة، الإلقاء بأشياء تسبب ضررًا، الضرب بالآلات الحادة التي تسبب عاهات مستديمة؛ حيث أشارت أكثر من سيدة بأنها "تعرضت للضرب المبرح وأشكال مختلفة من العنف أمام الأولاد"، كما أشارت أكثر من سيدة قائلة بأن: "زوجي ضربني أكثر من مرة بالقلم على وشي، وضربني باللكمات في العين وورمت وازرقت ومكنتش شايفة بيها"، كما أشارت أكثر من سيدة قائلة بأن: "زوجني ضربني بالقلم طرشني ومبقتش اسمع بودني زي الأول"، كما تشير إحدى السيدات "زوجي ضربني بالعصا على دماغي قدام جيراني بقيت عمالة أجري زي الفرخة المدبوحة، ودماغي ورمت جامد قوي"، كما تشير إحدى السيدات "زوجي ضربني بالرجل في بطني وأنا قاعدة قدام الفرن البلدي، وكنت هموت من الوجع"، كما أشارت إحدى السيدات "الزوج ضرب مراته بالحلة على بطنها في آخر الحمل موت الجنين".

٢- العنف المادي والاقتصادي: أكد غالبية أفراد العينة على تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف المادي والاقتصادي المتمثل حسب استجاباتهن في عدم تلبية متطلبات واحتياجات الأسرة، بخل الزوج، إجبار المرأة على إحضار أموال من أسرتها، الحرمان من المصروف، وفي إطار ذلك تشير أكثر من سيدة إلى "بخل الزوج في مصاريف البيت والأكل والشرب والملبس، والصرف والإنفاق على الأبناء"، كما تشير إحدى السيدات

"الغسالة بايظة بقالها شهور وجوزي رافض يشتري غسالة جديدة وبغسل الهدوم على ايديه"، كما تؤكد إحدى الحالات "عدم الصرف على البيت، وبجيب الرز والدقيق والفراخ من بيت ابويه، وبيقولي هاتي فلوس من بيت ابوكي، ولما أهلي يدوني فلوس ياخودهم مني ".

٣- العنف النفسي والمعنوي: أكد غالبية أفراد العينة على تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف النفسي والمعنوي المتمثل حسب استجاباتهن في الشتائم بالأم والأب، سب الدين، التسمية بأسماء حيوانات، الشتائم الجنسية المهينة لشرف وكرامة المرأة، المنع من زيارة الأهل، ومنع الأهل من زيارتها، السخرية والشتائم والإحراج أمام الآخرين، التهديد بالزواج عليها، التهديد بالطرد خارج المنزل، الخصام لفترات طويلة، التعرض للإهانة والسخرية والشتائم من أم الزوج وأخوات الزوج.

٤- العنف الجنسي: أكد بعض أفراد العينة على تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المتمثل حسب استجاباتهن في ممارسة الشذوذ الجنسي في العلاقة الجنسية، هجران المرأة في الفراش لفترات طويلة دون مراعاة حقها في ذلك، الإجبار على ممارسة العلاقة الجنسية دون مراعاة حالتها الصحية والنفسية، تعاطي الزوج المنشطات الجنسية، الحمل أكثر من مرة.

ويبدو مما سبق أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات على أنهن تعرضن للكثير من مظاهر وأشكال مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، حيث لم يقتصر العنف على المظاهر المباشرة "الجسدية" والتي تأتي في مقدمة تلك المظاهر، ولكنه يتعدى ذلك إلى المظاهر النفسية والمعنوية التي لا تقل خطورة عن العنف الجسدي من حيث ترسيخ دونية المرأة وإهانتها وتهميشها والحط من كرامتها، كما امتدت مظاهر وأشكال العنف لتشمل العنف المادي والاقتصادي، والذي أكدت عليه غالبية النساء المعنفات، ويأتي العنف الجنسي كمظهر من مظاهر العنف، وإن لم تتحدث عنه غالبية النساء المعنفات، وربما يرجع ذلك إلى حساسية البوح به والتحدث عنه مع الباحث، ومن هنا يبدو أن ظاهرة العنف ضد المرأة خاصة في المناطق الريفية الفقيرة أصبحت ظاهرة خطيرة تواجه المجتمع، وبالتالي يجب تكثيف الجهود المبذولة من قبل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بالقضية لوضع التدابير والإجراءات الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

رؤية النساء المعنفات حول أسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج :

تضمنت رؤية النساء المعنفات حول أسباب تقبل العنف من قبل الزوج ستة أبعاد، وكانت استجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

١- أكد أغلب أفراد العينة على أن من أهم أسباب تقبل العنف الخوف من الطرد والطلاق ومصير الأولاد، وخاصة البنات، فتضحي الزوجة بحياتها لأجل أبنائها، وفي ذلك تشير إحدى النساء المعنفات "أنا مخلفة بنات هروح بيهم فين، ولو اطلقت محدش هيجوزهم عشان امهم مطلقة، فبستحمل عشان خاطر ولادي، البنت بتتجوز من سمعة أمها".

٢- وأكد غالبية أفراد العينة على أن من أسباب تقبل العنف عدم قدرتهم على الاستقلال المادي والاقتصادي لا سيما إذا كان وضع أسرة الزوجة غير مستقر ماديًا، وفي ذلك تشير إحدى النساء المعنفات "هروح أقعد بأولادي فين، كفاية على أهلي إلى عندهم، طالعة فاضية، وأرجع باولادي كمان"، وهكذا تتقبل المرأة العنف باعتبار أن الزوج بالنسبة لهن مصدر أمان مادي.

٣- وذهب بعض أفراد العينة إلى أن من أسباب تقبل العنف أن غالبية النساء المعنفات يرضين بالتعنيف لأن أمهاتهن كن يعنفن وهن راضيات، وبالتالي يجب أيضًاعلى الفتاة أن تقبل وترضخ حين يعنفها زوجها كما كانت تفعل والدتها.

٤- وأكد بعص أفراد العينة على أن من أسباب تقبل العنف أن أسرة الزوجة متسلطة وغير مستقرة نفسيًا، فتقبل وترضى الزوجة حين يعنفها زوجها، قائلة "نار زوجي، ولا الرجوع إلى جحيم أسرتي وأهلي".

٥- أكد بعض أفراد العينة على أن من أسباب تقبل العنف الاعتياد على ذلك من الصغر ومنذ الزواج، وفي ذلك تشير إحدى النساء المعنفات "عادي.. هذا يحدث في كل بيت".

٦- أكد أحد أفراد العينة على أن من أسباب تقبل العنف الضعف وقلة الحيلة وعدم وجود مأوى وسند لها بعد وفاة والديها.

رؤية النساء المعنفات حول الجهات التي يلجأن إليها عند تعرضهن للعنف من قبل الزوج:

جاءت استجابات النساء المعنفات حول الجهات التي يلجأن إليها عند تعرضهن للعنف من قبل الزوج على النحو التالي:

أكد أغلب النساء المعنفات أنهن يلجأن إلى أهلهن عند حصول العنف ضدهن، بينما أكد بعض أفراد العينة أنهن يبقين في المنزل، ويرفضن ترك المنزل، مما يعني عدم لجوء غالبية عينة الدراسة إلى مراكز إرشاد المرأة الريفية، أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذا إشارة واضحة إلى غياب أو عدم وجود أي دور حقيقي للمنظمات العاملة في قضايا المرأة تجاه مساعدة النساء الريفيات المعنفات.

رؤية النساء المعنفات حول التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة العنف ضد المرأة:

تضمنت رؤية النساء المعنفات حول التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة العنف ضد المرأة مجموعة من الأبعاد، وكانت استجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

١- القضاء على الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة.
٢- عدم حرمان الفتاة من التعليم، والعمل على محو أميتها.
٣- منع ظاهرة الزواج المبكر للفتاة.
٤- اهتمام الأسرة بالتنشئة الاجتماعية السوية والسليمة للأولاد، بحيث تجنبهم اللجوء إلى ممارسة واستخدام العنف، وخاصة الأولاد الذكور، وهو ما ينعكس بالضرورة في المستقبل على سلوكياتهم في تعاملهم مع زوجاتهم.
٥- تقديم برامج توعية للزوجين بأهمية حل المشكلات الزوجية بالحوار والتفاهم والاحترام المتبادل بين الزوجين والبعد عن استخدام العنف.
٦- ضرورة مراعاة الزوج لحقوق المرأة وحقوق الأبناء، وضرورة أن يوفر الزوج كل متطلبات واحتياجات الأسرة.
٧- توعية النساء بحقوقها والدفاع عنها، وتزويدها بكيفية مواجهة العنف حال تعرضها له من الزوج.
٨- مكافحة الإدمان وتعاطي المخدرات.
٩- فرض قوانين مشددة لعقوبة العنف الجسدي الصادر من الزوج تجاه زوجته.

١٠- قيام المؤسسات الدينية والإعلامية بالتوعية المجتمعية بخطورة العنف ضد المرأة وآثاره السيئة على الأسرة والمجتمع.
١١- التحرر من الأفكار والعادات والتقاليد المتوارثة والتي تدعم التمييز بين الجنسين، وتقلل من قيمة ومكانتة المرأة في المجتمع.
١٢- عدم تدخل الأهل من الجانبين في حياة الزوجين.

نتائج الدراسة:

أسفر البحث في إطاره النظري والإثنوجرافي عن مجموعة من النتائج، ويمكن تجميع الصورة الكلية لنتائج البحث على النحو التالي:

أولًا: نتائج الإطار النظري:

١- أكد البحث خطورة ظاهرة العنف ضد المرأة، وتفاقم معدلاتها وأشكالها وتباين عواملها من مجتمع لآخر، ومن فترة لآخرى، ونظرًا لذلك فقد شغلت اهتمام الباحثين والمتخصصين ليس فقط في مجال الدراسات السوسيولوجية، بل أيضًا على مستوى الجمعيات والمؤسسات والجهات المهتمة بقضايا ومشكلات المرأة.
٢- أكد البحث أن قضية العنف ضد المرأة قضية معقدة ومتشابكة ومتداخلة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والبيئية، إضافة إلى المتغيرات التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل من نظرية واحدة منفردة تدعي تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة أمرًا غير دقيق.
٣- أكد البحث محاولة كثير من الباحثين والمنظرين دراسة وتفسير السلوك العنيف من كافة جوانبه الاجتماعية والنفسية والبيولوجية، وبأن النظريات الاجتماعية تعد من أهم الاتجاهات في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة، وهي في مجملها ترجع العنف إلى الضغوط الاجتماعية التي تلعب دورًا كبيًرا في ارتكاب العنف، ويرى أنصار هذه النظريات أن هناك علاقة بين المسئوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف، كما يؤكدون على دور البطالة والفقر وانعدام فرص الحياة في تشكيل الضغوط على الشخص، مما يزيد بدوره من احتمال ممارسته للعنف ضد المرأة.
٤- أكد البحث أن العنف الممارس ضد المرأة المصرية يحمل في طياته مظاهر متنوعة من العنف الجسدي والنفسي والمعنوي والاقتصادي – الاجتماعي والجنسي وغيرها من المظاهر والأشكال المتنوعة.

٥- أكد البحث على أن هناك مجموعة من المحفزات التي تجعل من المجتمع المصري أرضية خصبة وبيئة ملائمة لتفاقم المعدلات المتزايدة من العنف ضد المرأة المصرية، منها ما يرتبط بالثقافة الذكورية والنظرة الاجتماعية للمرأة، والتي جعلت منها فعليًا مواطنة من الدرجة الثانية، ومنها ما يرتبط بالموروثات الثقافية وبالأفكار والعادات والتقاليد المتجذرة في ثقافات الكثيرين، والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى، ومنها ما يرتبط بالفهم غير الصحيح والتفسيرات الخاطئة لأحكام وتعاليم الدين المتعلقة بقضايا وأمور المرأة، لا سيما فيما يتصل بولاية الرجال على تأديب النساء وضربهن حال نشوزهن، ومنها ما يرتبط بالمنظومة التشريعية والقوانين المحددة بشأن العنف الأسري.

٦- أكد البحث معاناة المرأة الريفية من مظاهر وأشكال متعددة من العنف الممارس ضدها؛ حيث تُحمل المرأة في الريف المصري على الختان، والزواج المبكر، والزواج بالإجبار، والتنازل عن حقها في التعليم والميراث، وتجبر على الصمت إزاء أية محاولة لتعنيفها، ولومها إذا أقدمت على الطلاق والشكوى بحق زوجها، وعليها أن تتحمل وتتقبل العنف من زوجها من أجل تربية أبنائها.

٧- أكد البحث أن هناك جملة من التداعيات والتكاليف الاقتصادية والجسدية والنفسية والاجتماعية الناجمة عن ممارسة العنف ضد المرأة في مصر بأشكاله المختلفة، لا سيما العنف الزوجي.

٨- أكد البحث أن للمرأة المصرية نصيبًا كبيرًا من اهتمام القيادة السياسية لمواجهة ما يمارس ضدها من عنف، والتي حرصت على رفع مكانتها في المجتمع، ومنحها تمكينًا ودعمًا أكبر فى كافة المجالات، ونفذت الدولة المصرية جهودًا واسعة ومتنوعة لمناهضة المعدلات المتفاقمة للعنف ضد المرأة.

٩- أكد البحث أن للتربية دورًا كبيرًا في مواجهة العنف ضد المرأة، كما أكد على تداخل أدوار مؤسسات المجتمع- وعلى رأسها المؤسسات التربوية - في مواجهة العنف ضد المرأة، حيث إنها ظاهرة مركبة ومعقدة ومتداخلة، ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية لهذه الظاهرة تتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل أدوار هذه المؤسسات وتشابكها.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية الإثنوجرافية:

١- أكدت الدراسة الإثنوجرافية انخفاض متوسط سن زواج الفتيات فى الريف ليبدأ من (١٦- ١٧) عامًا، حيث تنتشر ثقافة أن الزواج المبكر سترة للفتاة، وأن الفتاة صغيرة السن أسهل فى الانقياد والطاعة للزوج، كما ساعد الزواج المبكر على ارتفاع معدل أمية الإناث، كما أدى ظهور أنماط من الفقر في القرية الريفية إلى ازدياد ظاهرة الزواج المبكر أو زواج القاصرات؛ وذلك لأنّ الأسرة التي تُعاني من الفقر تعتبر زواج فتاة منها مخرجً لتقليل نفقات الأسرة.

٢- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك علاقة عكسية بين درجة التعليم والعنف ضد المرأة، فكلما زادت نسبة التعليم بين المرأة والرجل داخل الأسرة كلما أمكن حل المشكلات الداخلية بالحوار في إطار من التفاهم الديمقراطي بما يقلل نسبة العنف بصورة كبيرة.

٣- أكدت الدراسة الإثنوجرافية تناقص مؤشرات الفقر مع ارتفاع مستوى التعليم؛ حيث يرتبط المستوى الاقتصادي المتدني بشدة الاستبعاد الثقافي والاجتماعي، والحرمان من الخدمة التعليمية، والتي غالبًا ما تتمركز فى الريف وصعيد مصر بالكفور والنجوع، وفي المناطق المهمشة والفقيرة.

٤- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك ارتباطًا واضحًا بين الفقر والعنف ضد المرأة، وأن هذه العلاقة هي علاقة طردية، فكلما زاد الفقر في الأسرة وتحديدًا نتيجة حرمان الرجل من فرص العمل كلما ازداد العنف طرديًا بحق الزوجة والأبناء بصورة عامة، في إطار سياسة تهدف إلى تصدير القهر الذاتي والاجتماعي إلى الآخر.

٥- أكدت الدراسة الإثنوجرافية قلة نصيب المرأة المعنفة الفقيرة في سوق العمل بشكل كبير، ومن ثم تبرز أهمية تشجيع المرأة الفقيرة المعنفة للدخول إلى سوق العمل، وتوفير البيئة الملائمة لمساندتها في ذلك بما يساعدها في الخروج من دائرة العنف والفقر.

٦- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات على الرغم من تباين مستوياتهن التعليمية والعمرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، على أن هناك عوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة تعتبر هي المسؤولة عن ممارسة أزواجهن العنف بأشكاله وأنماطه المختلفة، هذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل مادية

واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، كما أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات على أن تأثير تلك العوامل نسبي وليس تأثيرًا مطلقًا.

٧- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن العنف ضد المرأة ظاهرة شديدة التشعيب والتعقيد، ويجب النظر إليها وتفسيرها في إطارها الشمولي وأبعادها المختلفة والمتشابكة سواء من حيث بعدها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي أو الديني، فهذه العوامل إما أن تعمل منفردة أو تتشابك فيما بينها لتتجلى ظاهرة العنف ضد المرأة كنتاج طبيعي لها.

٨- أكدت الدراسة الإثنوجرافية أن هناك اتفاقًا بين المشاركات من النساء المعنفات على أنهن تعرضن للكثير من مظاهر وأشكال مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، تراوحت بين العنف الجسدي والعنف المعنوي والنفسي، والعنف المادي والاقتصادي، والعنف الجنسي، والعنف الاجتماعي.

٩- أكدت الدراسة الإثنوجرافية على تنوع رؤية النساء المعنفات حول أسباب تقبلهن للعنف الممارس من قبل الزوج؛ حيث أجمع معظم أفراد العينة على أن من أهم أسباب تقبل العنف الخوف من الطرد والطلاق ومصير الأولاد، فتضحي الزوجة بحياتها لأجل أبنائها، وأكد غالبية أفراد العينة على أن من أسباب تقبل العنف عدم القدرة على الاستقلال المادي والاقتصادي.

١٠- أكدت الدراسة الإثنوجرافية على أن أغلب النساء المعنفات يلجأن إلى أهلهن عند ممارسة الزوج العنف ضدهن، وعدم لجوء غالبية عينة الدراسة إلى مراكز إرشاد المرأة الريفية، أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذا إشارة واضحة إلى عدم وجود أي دور حقيقي أو غياب دور المنظمات العاملة في قضايا المرأة تجاه مساعدة النساء الريفيات المعنفات.

١١- أكدت الدراسة الإثنوجرافية على تنوع رؤية النساء المعنفات حول المقترحات والأساليب اللازمة لمواجهة العنف ضد المرأة، والتي جاءت وفقًا لدرجة أهميتها من وجهة نظرهن.

المحور الثالث: الرؤية التربوية المقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة:

سعيًا نحو تحقيق الهدف الرئيس من البحث، والمتمثل في تقديم رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، جاءت هذه الرؤية لتحقيق ذلك على النحو التالي:

أولاً- منطلقات الرؤية المقترحة:

١- تزايد الاهتمام من قبل القيادة السياسية للدولة المصرية في إطلاق مظلة لحماية وتمكين المرأة، ومواجهة العنف ضدها.

٢- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة، وضرورة مشاركتها وإدماجها في مختلف مجالات الحياة تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص والتنمية والسلام.

٣- مواجهة العنف ضد المرأة ضرورة ملحة نظرًا لتزايد حدته وتعدد مظاهره وأشكاله، إذ أصبح يشكل ظاهرة خطيرة تهدد كيان المرأة وأمنها واستقرارها النفسي والاجتماعى، مما يستلزم دراستها والوقوف عليها، وتحديد الأسباب وراء انتشارها، وآثارها، وتكاليفها وتداعياتها، وضرورة مواجهتها والتصدى لها من منظور تربوي ومجتمعى.

٤- إن مواجهة العنف ضد المرأة من شأنه رفع ثقة المرأة بنفسها مما يجعلها كائنًا قويًا، تحسن تربية أطفالها، ويكون عطاؤها للأسرة والمجتمع كبيرًا، ويجعلها غير حاقدة على المجتمع الذي تعيش فيه، ويبعد عنها معاناة الاكتئاب والشعور بالاضطهاد، ومشاعر التهميش وعدم الكفاية، وأعراض القلق، والعديد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة العنف ضدها.

٥- ثمة بعض التحديات المجتمعية التي تؤثر على مواجهة العنف ضد المرأة، وتؤدي المؤسسات التعليمية وجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورًا أساسيًا فى إعداد الفرد للتعامل مع هذه التحديات ومجابهتها.

٦- مواجهة العنف ضد المرأة ليست مسئولية المؤسسات التعليمية فحسب، بل هي بالدرجة الأولى عملية متكاملة ومسئولية مجتمعية مشتركة لجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويتوقف نجاح المؤسسات التعليمية في مواجهة العنف ضد المرأة إلى حد كبير على مقدار ما تسهم به باقي مؤسسات المجتمع في هذا الشأن.

٧- مواجهة العنف ضد المرأة لا تقتصر على ما يشتمل عليه محتوى المناهج الدراسية من مفاهيم وقيم تدعم قضايا المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص فحسب، بل هي عملية يسهم في تحقيقها جميع مدخلات العملية التعليمية.

٨- ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة من أن هناك ثمة خلل في أداء المؤسسات التربوية وضعف الدور التربوى والتعليمي فى الارتفاع بمستوى الوعي بالحقوق

والواجبات، مما يؤثر بالضرورة على الوعي بحقوق المرأة ومكانتها، وبالتالي مواجهة العنف ضد المرأة.

٩- مواجهة العنف ضد المرأة الريفية لا يمكن أن توجد كاملة إلا في سياق اجتماعي وثقافي يدعم ثقافة المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وحقوق المرأة وحريتها.

١٠- نتائج هذه الدراسة وما أكدته من معاناة المرأة الريفية من مظاهر وأشكال متعددة من العنف الممارس ضدها، الأمر الذي يتطلب ضرورة مواجهته والتصدى له من منظور تربوي ومجتمعي.

ثانياً- أهداف الرؤية المقترحة:

سعت الرؤية إلى تحقيق هدف رئيس هو طرح رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة، وخاصة في المناطف الريفية، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح "حزم" من الأهداف تتنوع في محاورها بحيث يتم من خلالها تحقيق مواجهة العنف ضد المرأة، وذلك على النحو التالي:

١- التنشئة الاجتماعية للفرد كمدخل لتغيير النظرة النمطية والسلبية للمرأة، ولتنمية الوعي بحقوق المرأة ومواجهة العنف ضدها، بما يضمن إكساب الفرد أساليب جديدة تعتمد السلمية والحوار والتفاوض في مواجهة الخلافات والمشكلات الأسرية.

٢- إعادة النظر في كل مكونات العملية التعليمية بدءًا من فلسفة التربية، والمناخ السائد بمؤسسات التعليم، والمناهج الدراسية، وأدوار المعلم، والأنشطة التربوية بما يتلاءم مع العمل على تغيير الصور النمطية والسلبية عن المرأة، وخلو التعليم بكافة مستوياته ومراحله من صور اللامساواة والتمييز ضد الفتيات.

٣- ضرورة الاهتمام بالدور التربوي للمؤسسات التعليمية في تنمية ثقافات المتعلمين التربوية والفكرية، لإعداد متعلم يتوافق مع متطلبات التنمية الثقافية والفكرية اللازمة لتغيير الصورة النمطية والسلبية للمرأة ولمواجهة العنف الممارس ضدها.

٤- استثمار كافة مصادر التعليم لتنمية ثقافات المتعلمين التربوية والتوجهات الفكرية، بحيث يتم تغيير ثقافة العنف والتمييز تجاه المرأة السائدة إلى ثقافة احترام المرأة والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

٥- تفعيل دور المؤسسات الدينية والإعلامية والتشريعية والجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مواجهة العنف ضد المرأة.

٦- تشجيع التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية الأخرى، والمؤسسات المتنوعة العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة؛ لإبداع برامج وأنشطة متنوعة تساعد على تغيير الصورة النمطية والسلبية عن المرأة، ومواجهة العنف ضدها.

٧- تقديم بعض الآليات والإجراءات التي يمكن الاستناد إليها، والانطلاق منها في مواجهة العنف ضد المرأة.

ثالثاً- الوسائط التربوية وآليات تحقيق الرؤية المقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة:

لما كان تحقيق مواجهة العنف ضد المرأة يستلزم عملاً دؤوبًا يشمل مجالات متعددة استلزم ذلك اعتماد آليات متعددة للتنفيذ، وبذل مزيد من الجهد من كافة مؤسسات المجتمع بما يكفل مناهضة العنف ضد المرأة، مع التأكيد على أن مسؤولية مواجهة العنف ضد المرأة ليست مسؤولية جهة أو طرف بعينه ولكنها فعالية معقدة تشترك في أدائها جميع المؤسسات المجتمعية بطريقة تكاملية على أن كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع التربوية تعمل على تكميل دور المؤسسات الأخرى دون أن تلغيه، وتعتمد الرؤية المقترحة على العديد من الوسائط التربوية والآليات التي تسهم بشكل فعال في تحقيق مواجهة العنف ضد المرأة، وذلك على النحو التالي:

المكون الأول- دور الأسرة في مواجهة العنف ضد المراة :

تعد الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية يتعامل معها الفرد، ولها تأثيرها البالغ في رسم الإطار العام لمعالم شخصية الفرد، وتؤدي الأسرة دورًا حيويًا ومهما في التنشئة الاجتماعية لأفرادها، وعندما تكون العلاقات الأسرية قائمة على المودة والمحبة والحوار والتفاهم؛ ستكون الحياة الأسرية خالية من الخلافات، وبالتالي نجد أن الفرد يصبح أكثر مرونة وقابلية للتكيف والتوافق الاجتماعي، بينما إذا اضطربت العلاقة بين الزوجين ونشبت الخلافات والنزاعات الأسرية داخل الأسرة الواحدة تحولت هذه الأسرة إلى بيئة خصبة وأرضية ملائمة لتفاقم المعدلات المتزايدة من العنف ضد المرأة.

ويمكن للأسرة أن تعمل على مواجهة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- إدراج الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل أساسًا للتعامل بين الزوجين من أجل أن تحظى الحياة الزوجية بالاستقرار.
- التحرر من العادات والتقاليد والقيم المتوارثة، والتي تدعم وتعمق اللامساواة وقيم التمييز النوعي ضد المرأة والتحيز للرجل، فمقاومة مظاهر التمييز إحدى الإجراءات المهمة لمواجهة العنف ضد المرأة.
- تثقيف أفراد الأسرة على حقوق المرأة واحترامها وتقديرها ونبذ كل أنواع العنف في معالجة اختلاف الرأي.
- تنشئة أبناء الأسرة وخاصة الذكور على المفاهيم الإيجابية في التعامل مع المرأة وتغيير الصورة النمطية تجاها.
- تزويد أبناء الأسرة بثقافة أسرية تجعلهم يدركون أهمية الأسرة في كيان الفرد والمجتمع، ويتعرفون على كافة السبل المؤدية إلى تكوين الأسرة السعيدة.
- تربية الفتاة تربية تقوم على تحمل المسئولية والثقة والاعتماد على النفس، وعدم الصمت إزاء أية محاولة لتعنيفها.
- تنشئة الأبناء وخاصة الذكور تنشئة سوية قويمة، وتربيتهم على ضبط النفس وحسن التصرف والقيادية في مواجهة الخلافات والمشكلات، والانخراط الآمن في المجتمع، ونبذ العنف وكل أشكال التطرف والإرهاب المجتمعي.
- الحرص على التريث والتروي في اختيار شريك الحياة ووضع كل المعطيات العقلية بعين الاعتبار، وعدم إجبار الفتيات على الزواج المبكر وخاصة في الأسر الريفية والمناطق الفقيرة والمهمشة.
- الحرص على تعليم الفتيات وعدم حرمانها من التعليم وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.
- الحرص على إعطاء الفتيات حقها الكامل في الميراث، وعدم إجبارها على التنازل عن حقها فيه وخاصة في الأرياف.

- الحرص على الاستقلالية في الحياة الزوجية، وعدم تدخل الأهل في حياة الزوجين؛ إذ أن تدخل الأهل في الخلافات قد يزيد الخلاف بين الزوجين، وقليلًا ما تكون هناك حكمة للأهل في حل المشكلات، ولكن بالطبع لا نستبعد تدخل الأهل السلمي والحوار الجاد دون تحيز طرف ضد طرف.
- حرص الزوجين على حل أي مشكلات أو خلافات يمكن أن تنشأ بينهما بعيدًا عن الأبناء، ووضع مصلحة الأبناء وتأثير الخلافات عليهم بعين الاعتبار.
- ويبدو مما سبق أهمية إيجاد الصلة القوية بين المؤسسات التربوية والأسرة؛ وذلك بهدف توفير الأجواء القادرة على تربية الأبناء تربية سوية ومتكاملة، وتوفير المناخ التربوي والثقافي والاجتماعي المناسب للأبناء داخل الأسرة.

المكون الثاني – دور المؤسسات التعليمية في مواجهة العنف ضد المرأة:

يمكن للمؤسسات التعليمية أن تقوم بالعمل على مواجهة العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق الدور الذي يقوم به المعلم، والمناهج الدراسية، والإدارة التعليمية، والأنشطة التربوية، ولكي تحقق المؤسسات التعليمية هدفها في مواجهة العنف ضد المرأة، فلابد وأن تعمل عناصر المنظومة التعليمية بصورة تعاونية وتكاملية وبانسجام تام، وأن تتآلف معا في تركزيها على هدف مشترك يتمثل في تغيير الصورة النمطية والسلبية للمرأة والتوعية والتثقيف، لدعم حقوق المرأة واحترامها، وتوضيح الآثار السلبية من جراء انتشار ظاهرة العنف الأسري كإحدى المشكلات الاجتماعية وضرورة مجابهتها، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

١- المعلم ومواجهة العنف ضد المرأة:

يؤدي المعلم دورًا مهمًا وبارزًا في تحقيق مواجهة العنف ضد المرأة باعتباره المسئول الأول عن تنفيذ العملية التربوية في المؤسسات التعليمية، وأنه لما كان نبذ العنف في العملية التربوية يعد بعدًا تربويًا يتعلق بالمحتوى محوره الثقافة والعلاقات الإنسانية بين المعلم والمتعلمين، لذلك فإن نبذ العنف تجاه المرأة في المؤسسات التربوية يضع جزءًا كبيرًا من عبئها على المعلمين، الأمر الذي يتطلب دعم بناء قدرات المعلم وضمان تنميته المهنية الشاملة والمستديمة، كما يتطلب من المعلم أن ينمي قدراته ومعارفه، ويكتسب مهارات إدارة الفصل والدرس، وبالتالي فهناك بعض الآليات التي يجب على المعلم القيام بها خلال عملية

التدريس للمساهمة في تغيير الصورة النمطية والسلبية للمرأة، ومن ثم مواجهة العنف ضد المرأة ومنها:

- أن يصنع المعلمون في بيئاتهم التعليمية نظامًا اجتماعيًا يتسم بالمساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث.
- أن يعمل المعلمون على إثارة دوافع المتعلمين ليعملوا متعاونين وليأخذوا بالمساواة وعدم التمييز من خلال تفاعلاتهم اليومية الواحد مع الآخر.
- تكليف المتعلمين بإعداد البحوث والتقارير التي تتناول قضايا المرأة وتدعم ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين.
- الاهتمام بتأهيل وتدريب المعلمين وتثقيفهم في مجال قضايا المرأة وتوعيتهم بحقوقها الشرعية والمدنية.
- أن يكون المعلم قدوة متجسدة أمام المتعلمين والمجتمع بشكل عام، فيما يتعلق بنظرته للمرأة واحترامه لحقوقها واعترافه بمكانتها ودورها في بناء المجتمع، وممارستها بالفعل في سلوكياته داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.
- المشاركة بفاعلية وإيجابية في مختلف الندوات والمؤتمرات والفعاليات التي تدعو إليها وتنظمها المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة والخاصة التي تتناول قضايا المرأة، والتي من شأنها نشر قيم المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص.
- أن يعزز المعلم قيم المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص والديمقراطية وقبول الآخر بين المتعلمين؛ وذلك من خلال الحوارات البناءة داخل قاعات الدراسة وخارجها، وأثناء ممارسة الأنشطة بأوجهها المتعددة، ومن ثم يحدث نوع من التواصل والمشاركة الحرة في الاهتمامات، وهذا يستلزم أن يترجم تلك القيم إلى سلوكيات.
- أن يقوم المعلم بتوجيه الأنشطة التربوية المتنوعة للقيام بالتوعية بقضايا المساواة وعدم التمييز، وبمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يرسخ في تلاميذه ثقافة المساواة بين الجنسين وتحقيق مواجهة العنف ضد المرأة.
- وضع معايير أخلاقية وضوابط علمية ومهنية لاختيار المعلمين وفق أفضل النظم المتبعة.

٢-المناهج الدراسية ومواجهة العنف ضد المرأة:

تمثل المناهج حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهي أحد المصادر الرئيسة التي تشكل ثقافة المتعلم وقيمه واتجاهاته بصورة متعمدة ومستمرة، وتقوم على أساسها معظم فعاليات التعليم والتعلم، والأنشطة التعليمية من نقاشات وتفاعلات، وتقويم لتحصيل المتعلمين، ويمكن للمناهج الدراسية الإسهام في مواجهة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تشكيل لجان من المتخصصين في المناهج الدراسية لإعادة النظر في محتوى المقررات الدراسية بكل المراحل التعليمية، بحيث تتضمن قضايا المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص التي يكتسبها المتعلمون من خلال دراستها.
- أن تتضمن أهداف المقررات الدراسية بشكل واضح ومحدد تغيير الصورة النمطية والسلبية للمرأة، وتعزيز ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة واتباع الأساليب التربوية والبرامج المناسبة لها.
- مراجعة وتنقيح المناهج الدراسية من جميع ما قد يكون فيها من المفاهيم النمطية أو السلبية التي تدعو للتفرقة والتمييز بين الذكور والإناث.
- اهتمام بعض موضوعات المقررات الدراسية بعرض نماذج لنساء رائدات في التاريخ الإنساني، كان لهن دور كبير وهام يشهد له التاريخ على مر العصور والأزمنة؛ لأن هذه الموضوعات تحافظ على وجود ميول المتعلمين لاحترام المرأة وتعزيز دورها ومكانتها؛ ومن ثم رفض الممارسات العنيفة تجاهها.
- تعد قضايا المرأة والمساواة وعدم التمييز ركيزة أساسية في بناء المنهج، وبالتالي تعمل آليات إصلاح المناهج على تأكيد مهارات المساواة وعدم التمييز التي تؤدي بالتبعية إلى مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة .
- أن تحتل موضوعات قضايا المرأة ومواجهة الممارسات العنيفة تجاهها مكانة في المقررات الدراسية، بحيث تكون متكاملة مع الخبرات المختلفة التي تهيئها المؤسسات التعليمية للمتعلمين حتى يمكن تحقيقها.
- صياغة الأهداف التربوية بما يتمشى وروح العصر الذي يحتاج لتكريس ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز وضع المرأة في المجتمع، وأن تتم تلك الصياغة في صور سلوكية محددة يمكن تحقيقها وقياسها والحكم عليها.

- التخلي عن اعتبار المنهج الدراسي مجرد كتب مدرسية، والنظر إليه على أنه إطار شامل للمعارف والمهارات والأنشطة والخبرات التعليمية.
- توظيف الأساليب التدريسية مفهوم المنهج الخفي لتضمين ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص في المناهج الدراسية.

٣-الإدارة التعليمية ومواجهة العنف ضد المرأة:

تُعد الإدارة التعليمية الركيزة الأساسية التي يتوقف على مدى جودتها نجاح المؤسسات التعليمية فيما تقوم به من جهود وأنشطة، وتعتبر المسئولة عن قيادة عملية الإصلاح والتجديد في عناصر العملية التعليمية، والمنوط بها توفير وتهيئة المناخ العلمي لأداء تعليمي أفضل، ويمكن للإدارة التعليمية الإسهام في مواجهة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- العمل على توفير بيئة تعليمية آمنة للفتيات داخل المجتمع التعليمي تتسم بالسلمية وتخلو تمامًا من ممارسة أية صورة من صور العنف أو التمييز ضد الفتيات.
- اهتمام الإدارة بإطلاق العديد من المسابقات الثقافية والفنية في إطار قضية مناهضة العنف ضد المرأة، وإصدار المنشورات التوعوية والتعريفية بمفاهيم العنف الأسري وأشكاله وطرق مجابهته.
- قيام الإدارة بعقد الندوات العلمية والثقافية والأدبية وورش العمل واستضافة المتخصصين لإبراز مكانة المرأة ودورها في بناء المجتمع.
- قيام الإدارة التعليمية بإصدار اللوائح التي توجه المتعلمين على الالتزام بالسلوكيات الإيجابية وعدم التنمر وبصفة خاصة تجاه الفتيات.
- قيام الإدارة التعليمية بالتواصل والتكامل مع المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع للاستفادة منها في مواجهة العنف ضد المرأة.
- قيام الإدارة التعليمية بتفعيل العقوبات الرادعة إزاء العنف الموجه للفتيات في المجتمع التعليمي.

٤- الأنشطة التربوية ومواجهة العنف ضد المرأة:

تؤدي الأنشطة التربوية دورًا مهمًا وبارزًا في تحقيق مواجهة العنف ضد المرأة؛ وذلك بحكم كونها مجالاً أساسيًا لإثراء معلومات المتعلم وخبراته العلمية والحياتية، وتشكيل

اتجاهاته الإيجابية، وإكسابه المهارات والخبرات العلمية، وتحقيق التواصل بينه وبين زملائه وأساتذته، ويمكن للأنشطة الطلابية الإسهام في مواجهة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- القيام بتوفير الأنشطة التربوية المناسبة لكل مرحلة من المراحل الدراسية، وذلك لتعزيز وضع المرأة ونبذ العنف تجاهها.
- توفير خطة واضحة للأنشطة التربوية داخل المؤسسات التعليمية تكون داعمة لتعزيز ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين.
- توجيه الاهتمام بالأنشطة العلمية والفنية والرياضية وغيرها، وجعلها مجالًا خصبًا لنشر المعرفة والتوجيه والتثقيف والتوعية بقيم المساواة بين الجنسين.
- تفعيل دور المسرح، وتأليف وأداء مسرحيات تشجع على مناهضة العنف ضد المرأة وإشاعة أجواء المساواة وعدم التمييز، واحترام المرأة، لما للمسرح من دور غاية في الأهمية في تشكيل شخصية المتعلم، ومن أبرز السبل للوصول إلى عقل ووجدان المتعلم.
- العمل على إقامة العديد من الفعاليات كالحفلات والمهرجانات وتنشيط المسابقات الثقافية والعلمية التي تدور حول موضوعات المرأة.
- القيام بعقد ندوات وإعطاء محاضرات وإقامة حلقات نقاشية مع المتعلمين تدور حول قضايا العنف الأسري وخطورته على المرأة والمجتمع.

المكون الثالث - دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة العنف ضد المرأة:

للإعلام دور كبير في تكوين صورة المرأة في المجتمع بوجه عام، وقدرته على مواجهة مظاهر التمييز واللامساواة بين الذكور والإناث، ويمكن للإعلام أن يعمل على مواجهة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تغيير الصورة النمطية والسلبية للمرأة المقدمة في وسائل الإعلام، وذلك من خلال إيجاد برامج إعلامية تدعم حقوق المرأة و احترامها وتقديرها.
- رفع وعي الجماهير وتوجيههم نحو رفض الصور النمطية والسلبية عن المرأة، والترويج في المقابل لصورة إيجابية ومتوازنة وحقيقية حول مكانة المرأة وأدوارها، بصفتها إنساناً لها ما للرجل من حقوق، وعليها ما عليه من واجبات.

- التأكيد على أهمية بناء جسور من التواصل والتحاور مع القائمين على الأعمال الفنية والدرامية والبرامج الإعلامية وضرورة إشراكهم في جهود مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة ليكون لهم دور إيجابي وفعال في الترويج لقضايا المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص ورفع العنف ضد المرأة في أعمالهم الفنية والدرامية والبرامج الإعلامية.
- ضرورة أن يكون هناك كود للأعمال الفنية والدرامية يتضمن المواصفات والشروط التي ينبغي أن تراعى في الأعمال الفنية والدرامية وأهمها عدم العنف والتمييز ضد المرأة.
- منع عرض المقاطع والمشاهد التي تدعم ظاهرة العنف ضد المرأة، وإحلال مكانها البرامج التوعوية لأفراد المجتمع حول العنف وآثاره على المرأة والأسرة.
- ضرورة الرقابة على الإعلانات التي تعد مجالًا بلا ضوابط ومصدرًا للصور النمطية والسلبية عن المرأة.
- التطرق بعمق وقوة إلى الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة، من خلال تسليط الأضواء على المعتقدات والأفكار المتجذرة في ثقافات أفراد المجتمع، ومعالجة القضايا الجوهرية في هذا المجال.
- تبصير الجماهير بمراكز الإرشاد الأسري المتوافرة لخدمة النساء المعنفات.
- استثمار وسائل الاتصال الحديثة ومواقع وشبكات التواصل الاجتماعى باعتبارها من أهم قنوات الاتصال ونشر الأخبار والمعلومات، ويتم الاستفادة منها بالشكل الأمثل لتصبح أدوات تناول قضايا حقوق المرأة واحترامها، ولتوعية أفراد المجتمع بأشكال وخطورة العنف على المرأة والأسرة.
- عدم الاستهانة بحوادث العنف الأسري أو اتخاذها مادة للسخرية والمزاح أو التهوين منها على مواقع التواصل الاجتماعي، بل لا بد من تسليط الضوء على الأسباب والنتائج والبحث في طريقة حلها.
- إدراج خطاب حث وتوعية عند نشر خبر لحوادث العنف الأسري، وإذا فشلنا في إطلاق خطاب توعية سليم ينبغي التستر على تلك الحوادث كي لا تفتح مدارك الأشخاص لارتكابها.

المكون الرابع – دور المؤسسات الدينية في مواجهة العنف ضد المرأة:

يعد غياب البعد الديني عاملًا رئيسًا في تفاقم الخلافات الزوجية عامة، والمفضية إلى القتل خاصة، لذا تؤدي المؤسسات الدينية دورًا أساسيًا وحاسمًا وفعالًا في مواجهة العنف ضد المرأة، من خلال التأثير المباشر الذي تمارسه وانعكاساتها على الفرد والمجتمع؛ حيث لا تقتصر وظيفة المؤسسات الدينية على مجرد كونها أماكن لأداء العبادات، ولكنها مراكز لبث الوعي الديني بما يحتويه من أخلاقيات تعمل على تأكيد قيم ونظام المجتمع، ويمكن للمؤسسات الدينية أن تعمل على مناهضة العنف ضد المرأة من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تكريس قيم المودة والرحمة والترابط الأسري، ومحاولة معالجة حالات التفكك الأسري.
- بيان نظرة الأديان لمكانة المرأة واحترامها وتقديرها، وكيف أن الإسلام نظر للمرأة وأعطى لها كيانها النفسي والأسري والاجتماعي والأخلاقي، وكرمها ورفع شأنها وقدرها، ويظهر ذلك في الكثير من المظاهر والدلائل.
- تصحيح التفسيرات المنقوصة والخاطئة والمشوهة لأحكام القرآن الكريم، والسنة النبوية، لا سيما فيما يتصل بقوامة الرجال على النساء، وولاية الرجال على تأديب النساء وضربهن حال نشوزهن، مما يبرر ممارسة العنف ضد المرأة.
- التحليل النقدي والفقهي للتأويلات الدينية المتداولة والتي لها دور كبير في ترسيخ بعض الصور السلبية والنمطية عن المرأة، وتستند إليها تيارات التشدد والغلو في التعامل مع النساء، وهو التيار الذي يحرمها من معظم حقوقها باسم الالتزام الديني.
- تصحيح التراث الموروث والعادات والتقاليد الخاطئة المتجذرة في ثقافات الكثيرين، وخاصة في الأرياف، والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى، وتحط من مكانة وشأن المرأة.
- إزالة القيود المجتمعية الخاصة باعتبار الطلاق وصمًا اجتماعيًا يلاحق النساء حتى الممات، وبيان أنه إذا استحالت العشرة وجب الطلاق وليس في ذلك إثم ولا جناح.
- تعزيز الشعور بالقناعة والرضا بالحياة التي قسمها الله، وإزاحة عدم الشعور بالرضا الذي ينتاب البعض بسبب ما نراه على مواقع التواصل الاجتماعي، واستعراض مستويات المعيشة المختلفة، مما يثير السخط والحسد في نفوس البعض، بسبب تطلع العائلات إلى

مستوى معيشي أعلى، مما يجعل الأجواء داخل الأسرة غير سوية، وبيئة خصبة لممارسة العنف.

- تضافر جهود الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف في الإكثار من المحاضرات والندوات التي تحث على نبذ العنف ضد المرأة، وتناول حقوق المرأة ودورها البناء والفعال في الحياة الأسرية والاجتماعية.
- اختيار المؤهلين من الأئمة والخطباء القادرين على توجيه الجماهير، بما يكفل أداء رسالتهم التوجيهية.

المكون الخامس- دور المؤسسات التشريعية في مواجهة العنف ضد المرأة:

لا يمكن إغفال أن للدولة والمؤسسات التشريعية دورًا مهمًا ومؤثرًا في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- ضرورة القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، فوفقًا للتعريف الواسع للعنف ضد المرأة يُعد الفقر أحد صور العنف ضد المرأة، وذلك بإعادة النظر في التركيبة الطبقية المختلة، والتي أفرزتها التحولات الاجتماعية، لأن أزمة العنف ضد المرأة هي جزء لا يتجزأ من أزمة المجتمع المصري البنائية، وعلاج اختلال التركيبة الطبقية في المجتمع يرتكز أساسًا على التنمية المستقلة التي تتبنى أنماطًا جديدة للاستثمار، وتخلق فرصًا كافية للتوظيف، فزيادة دخول الفقراء والمهمشين يجب أن ترتبط بزيادة فرص التوظيف وزيادة الإنتاج.
- مقاومة حرمان الفتيات من التعليم خاصة في المناطق الريفية، فالعنف لا يقتصر على الضرب أو الإهانة أو اغتصاب المرأة أو التحرش جسديا بها، بل أيضًا يتمثل في حرمان الفتاة من التعليم، والذي يُعد صورة من صور العنف ضدها، فحرمان الفتيات من التعليم يعرضها للزواج المبكر، خصوصًا في المناطق الريفية الفقيرة، وفى سبيل تحقيق ذلك لابد من توسيع الإلتحاق بالتعليم للأطفال المحرومين نتيجة ظروف الفقر أو العمالة أو فقدان العائل، وإيلاء عناية خاصة للفئات والمناطق المحرومة مع التركيز على الإناث والمناطق الأكثر فقرًا.
- تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية لمساعدتها في تحقيق التمكين الاقتصادي، والعمل على تكثيف الجهود في إطار تطوير قدرات المرأة الريفية لرفع كفاءتها الإنتاجية كأحد أهم

السبل التي تستطيع المرأة الريفية من خلالها الاعتماد على نفسها، وتحقق غايتها في الحياة دون اضطرار إلى التنازل والقبول بالعنف والتعنيف.

- تقديم مبادرات لتمكين المرأة الريفية، ومنها تمثيلها في التعاونيات داخل القرى.
- تأسيس المزيد من المراكز والملاجئ المتخصصة في مجال إيواء ورعاية النساء المعنفات، ووصولها إلى المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة والأكثر احتياجًا.
- وجود برامج موجهة للرجال، وعدم الاقتصار على البرامج الموجهة للسيدات المعنفات.
- دعم الجهود المبذولة والخدمات المقدمة من المؤسسات المتنوعة العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ماديًا ومعنويًا.
- إقرار القوانين والتشريعات الداعمة لحقوق المرأة، وإزالة جميع أشكال التمييز في القوانين والتشريعات، وتفعيل وتطبيق الأحكام والقوانين والعقوبات الرادعة إزاء العنف الموجه ضد المرأة.
- توسع الدولة في إنشاء وحدات الاستجابة الطبية للتعامل مع السيدات المعنفات والموجودة بمستشفى أمراض النساء والتوليد بقصر العيني، وجامعة عين شمس، وجامعة المنصورة، لتقديم المساندة والدعم للسيدات المعنفات، وتعد وحدة الاستجابة الطبية للتعامل مع السيدات المعنفات خطوة ضرورية لمكافحة العنف ضد المرأة، وهي عبارة عن عيادة تقدم خدمة متكاملة ترعى الصحة النفسية والبدنية لهؤلاء السيدات.

المكون السادس - دور الجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مواجهة العنف ضد المرأة:

لا يمكن إغفال أن للجمعيات النسائية بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان دورًا مهمًا ومؤثرًا في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوقها والدفاع عن قضاياها، من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تقديم برامج للنساء الريفيات للتوعية بحقوقهن وواجباتهن، وكيفية التعامل حال تعرضهن للتعنيف من قبل الزوج.
- تقديم برامج وقائية للفتيات والشباب المقبلين على الزواج، للتثقيف ومعرفة الحياة الزوجية وأنها لا تخلو من خلافات وتعقيدات، وأن الواجب على كلا الزوجين مقابلة ذلك بالاحترام المتبادل والحوار والتفاهم.

- تقديم ورش عمل ومحاضرات لتوعية الرجال وفئة مرتكبي العنف بخطورة العنف ومدى كلفته وتداعياته على المرأة والأسرة والمجتمع.
- تقديم الدعم والمساندة النفسية لإعادة تأهيل النساء الريفيات المعنفات.
- التعاون مع المؤسسات الإعلامية بشتى صورها لدعم حقوق المرأة الريفية وقضاياها.
- التعاون والتشبيك مع مختلف المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والجهات المعنية بتنمية المرأة الريفية، من أجل جهد مشترك للنهوض بالمرأة الريفية.

ويبدو مما سبق تنوع الوسائط التربوية والمؤسسات المسئولة عن مناهضة العنف ضد المرأة، وتباينها بين المؤسسات النظامية وغير النظامية، مما يستدعي ضرورة تكامل رؤية هذه المؤسسات في سعيها لمناهضة العنف ضد المرأة، وتقع هذه المهمة على عاتق مختلف مؤسسات المجتمع، فهي مسئولية جماعية تستلزم تكاملًا بين عدد من المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية والفكرية، وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد النساء، فعلى أجهزة الدولة العمل المتكامل لاستئصال العنف ضد المرأة من خلال المشاريع التربوية والتحديثية الفكرية والسياسية والاقتصادية، ومن الضروري دعم جهود الدولة المصرية لمواجهة العنف ضد المرأة من خلال تكاتف جميع الجهات في إطار الاستراتيجية الوطنية لتمكينِ المرأة المصرية ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

رابعاً- الضمانات الواجب توافرها لنجاح الرؤية:

١- وجود الإرادة السياسية الداعمة لقضايا المرأة المصرية.
٢- تسليط الضوء على مرتكبي العنف؛ وإدراك ووعي مرتكب العنف بخطورة فعله وأثره على المرأة والأسرة.
٣- تحقيق التكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يسهم بشكل كبير في مجال مناهضة العنف ضد المرأة.
٤- تنمية وعي النساء الريفيات المعنفات بحقوقهن، وكيفية تعاملهن إزاء تعرضهن للتعنيف.
٥- تغيير أنماط التعليم السائدة في مؤسسات التعليم المختلفة، والتركيز على ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص.
٦- تطور سياسات تمكين ودعم المرأة الريفية.

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية :

١. ابراهيم علاء الدين (٢٠٠٩). العنف والفقر متلازمان. الحوار المتمدن، العدد: ٢٥٥٣ – ٢ / ١٠ / ٢٠٠٩، متاح على:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162410

٢. إبراهيم محمد الكعبي (٢٠١٣). العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، مج٢٩، ع٣،٤، ص ص ٢٤٧ – ٢٩٧.

٣. إجلال إسماعيل حلمي (١٩٩٩). العنف الأسري. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. أحمد إسماعيل أبو سالم (٢٠٠٧). بعض مظاهر الإساءة إلى المرأة الريفية: دراسة في قريتين مصريتين. رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.

٥. أحمد فتحي (٢٠٢١). الإحصاء: ٢١٨ ألف حالة طلاق في مصر خلال عام ٢٠٢٠ . بوابة أخبار اليوم، الأحد، ٢١ مارس ٢٠٢١، متاح على:
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3301942/1

٦. أحمد محمد الدغشي (٢٠٠٧). دور المؤسسات التربوية في مواجهة مظاهر العنف (مركزية الدور المدرسي). المؤتمر نت، الأربعاء، ١١- يوليو-٢٠٠٧ متاح على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.almotamar.net/news/46501.htm

٧. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥ / ٢٠٢٠ (٢٠١٥). المجلس القومي للمرأة.

٨. أماني سعيد الخولي، نهى الزاهي حسن (٢٠٠١٨). بعض المحددات الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرة الريفية ببعض قرى محافظة الغربية. مجلة الجديد في البحوث الزراعية (كلية الزراعة- سابا باشا)، المجلد ٢٣ (٤)، ص ص٣٦٤- ٣٨٩.

٩. آمنة نصير (٢٠١٨). الثقافة الذكورية تحرم المرأة العربية من حقوقها الشرعية. صحيفة الخليج، ٩ يونيو ٢٠١٨، متاح على : https://www.alkhaleej.ae

١٠. آية عبد العزيز (٢٠٢١). قراءة في مؤشر المرأة والسلام والأمن العالمي. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://ecss.com.eg/17433

١١. بثينة عبد الرؤوف رمضان (٢٠٠٧). مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٢.بسام أبو حشيش (٢٠١٠). دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٤، عدد١، يناير، ٢٥٠- ٢٧٩.

١٣.بنة يوسف بو زبون (٢٠٠٤). العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية. المنامة: المركز الوطني للدراسات.

١٤.ثناء هاشم محمد (٢٠٢٠). معوقات البحث النوعي في مجال أصول التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وسبل التغلب عليها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع عشر، الجزء الثاني، يوليو، ص ص ١٢١- ١٨٦.

١٥.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٥). مسح التكلفة الإقتصادية للعنف القائم على النوع الإجتماعي. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة.

١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨). محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر إحصائيات.

١٧.حسام الدين فياض (٢٠١٧). العنف ضد المرأة الاغتصاب الجنسي نموذجا نحو علم اجتماع تنويري.

١٨.حسان بيشة (٢٠٢٠). العنف الأسرى ضد المرأة في زمن جائحة كورونا. مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مختبر البحث قانون الأعمال، ع٦٢، نونبر، ص ص١٥٨- ١٧٣.

١٩.خالد عبد الفتاح قنيبر(٢٠٢٠). معاناة المرأة الريفية من التمييز النوعي : دراسة بقريتين فى محافظة المنوفية. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، المجلد ١١، (٣)، ص ص ١٧٣- ١٨٥

٢٠. رجاء أبوعلام (٢٠٠٧). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط٦، القاهرة: دار النشر للجامعات.

٢١.رحاب فوزي (٢٠١٧). تمجيد الأم برغم أن "خلفة البنات" تغم.. المرأة في الأمثال الشعبية. أهل مصر، الثلاثاء٢٥يوليو٢٠١٧ . https://ahlmasrnews.com/378381

٢٢. رشدي شحاته أبو زيد (٢٠٠٧). العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

٢٣. رندا يوسف محمد سلطان (٢٠١٥). دراسة اسباب واثار العنف ضد المرأة الريفية فى محافظة أسيوط . مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة اسيوط، الاصدار ٤٨، رقم ١،٢، ديسمبر، ص ص ٥٥٧- ٥٧٢.

٢٤.سعاد إبراهيم عيسى (١٩٩٦). دور المناهج في تعزيز وضع المرأة بالمجتمع. مجلة التوثيق التربوي، وزارة التربية والتعليم العام – مركز التوثيق التربوي، مجلد، ٢٩، عدد ١٠٦، يوليو، ١٧ – ٥٥

٢٥. سمير يونس محمود، فضيلة عرفات محمد (٢٠١٦). ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع العراقي: أسبابها، أشكالها، ومصدرها، وآثارها والحلول المقترحة للحد منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، ع١٢١، ص ص ٥٣٠ – ٦٠٣.

٢٦. شبل بدران (٢٠٠٣). ثقافة الديمقراطية والإدارة المدرسية فى التعليم المصرى: دراسة إثنوجرافية نقدية فى ليندا هيريرا: قيام! جلوس! ثقافات التعليم فى مصر. القاهرة: دار النخيل للنشر.

٢٧.شبل بدران، حسن البيلاوى (١٩٩٧). علم اجتماع التربية المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٨.عبد المنعم سعيد (٢٠١٩).العنف ضد المرأة المصرية، جريدة الأهرام، الأربعاء ٢٩ من جمادي الآخرة ١٤٤٠ هـ ٦ مارس ٢٠١٩ السنة ١٤٣ العدد ٤٨٣٠٢، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202945/4/699053

٢٩. عبدالرحمن عبدالله علي بدوي (٢٠١٧). العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ،١٧٣، ج١، أبريل، ص ص ٤٤٦ – ٤٩٨.

٣٠. عبدالله التطاوي (٢٠٠٦). الحوار الثقافي مشروع التواصل والانتماء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣١. عصام محمد منصور(٢٠١٤) . العنف الأسري في مدينة عمان : دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، جامعة القدس المفتوحة، مج٢، ع٧، ص ص ٣٠٧ – ٣٤٢.

٣٢. على إسماعيل مجاهد (٢٠٠٧). تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع. البحرين: مركز الإعلام الأمني : الأكاديمية الملكية للشرطة .

٣٣. علياء شكري (٢٠٠٣). قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغبر الإجتماعي والثقافي . جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص ص ٢٤٧. ١٧٨٨.

٣٤. فؤاد علي العاجز (٢٠٠٧). دور الجامعة الإسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، عمادة شؤون البحث العلمي و الدراسات العليا، مج. ١٥، ع. ١، يناير ص ص. ٣٧١-٤٠٩.

٣٥. كمال بوعلاق (٢٠١٦). العنف ضد المرأة في الجزائر: واقع وإجراءات . مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبدالحميد بن باديس -كلية العلوم الإجتماعية – مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، مج ،٥ع٢، صيف، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٧.

٣٦. المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٩). دراسة العنف ضد النساء في مصر. القاهرة، إبريل.

٣٧. المجلس القومي للمرأة (٢٠١٥). الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥ / ٢٠٢٠، ص ص٢٠-٢١.

٣٨. محمد ابراهيم المنوفي (٢٠١٥).المناهج الكيفية في أصول التربية. طنطا: دار السلطان للطباعة.

٣٩. محمد سالمان، مروة التهامي (٢٠٢٠). العنف الرمزي تجاه المرأة العاملة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في الإنثروبولوجيا الثقافية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإجتماعية، جامعة أم القرى، مج ،١٣ع١، ص ص ٢١٨-٢٦٨.

٤٠. المركز المصري لحقوق المرأة (٢٠١٥). تحرير: نهاد أبو القمصان، المرأة المصرية ٢٠١٦: خطوات هامة وتحديات كبيرة.

٤١. مصطفى محمود عبدالسلام (٢٠٠٦). الفقر والعنف في المجتمع المصري : رؤية شاملة، مجلة مصر المعاصرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ٩٧ ،ع ٤٨٢، ابريل، ص ص ٥٥٣- ٦٠٣

٤٢. منال محمد الطملاوي(٢٠١٣). مظاهر العنف ضد المرأة وتصور مقترح من منظور خدمة الجماعة لمواجهتها. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية – الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات، جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية، ج ٥، مارس، ص ص ١٩٣٣ – ٢٠٢٤.

٤٣. منظمة الأونروا (٢٠١٥). دليل المساعد الاجتماعي المفاهيم الأساسية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

٤٤. موزة عيسى الدوي (٢٠١٦) . العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني: دراسة حالة لعينة من النساء المعنفات في مراكز الرعاية. حوليات آداب عين شمس ، مج٤٤، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ص ص ٤١١- ٤٥١.

٤٥. ميس صبيح زكريا (٢٠١٩). العنف الزواجي: الأسباب والمظاهر. مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ع٢٠، ج٣، ص ص ١٠٣- ١٣٠.

٤٦. ناديا إبراهيم الحياصات (٢٠١٦). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية. مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية،الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، مجلد٤٣، ملحق ٤، ص ص ١٧٧٣ – ١٧٨٨

٤٧. هاجر علي رمضان (٢٠٠٧). أنماط العنف ضد المرأة في المجتمعات الريفية، دراسة سوسيولوجية في إحدى قرى محافظة الدقهلية. رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الأداب، جامعة المنصورة.

٤٨. الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٠). جهود مصر في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. الثلاثاء، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

٤٩.ياسر خليل (٢٠١٩). "جرائم الشرف" في مصر... تدريب على الارهاب؟" . جريدة النهار، ١٩-٠٨ -٢٠١٩، متاح على :
https://www.annahar.com/arabic/home

٥٠. يحيي لبراهيم المدهون (٢٠١٢). دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلاب الجامعات بمحافظات غزة، رسالة ما جستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

51. Ballantine , Jeanne H. (1993). the Sociology of Education, a Systematic Analysis. 3rd Ed., Prentice- Hall, New Jersey.
52. Fulcher,J, and John Scott. (2005).Sociology. Second edition. Oxford : Oxford Prsss.
53. Krantz, Gunilla . (2013). Intimate partner violence against women in rural Vietnam, Website http://www.sciencedirect.com
54. Mavrikiou, Petroula . (2014). Risk factors for the prevalence of domestic violence against women in Cyprus .Website, http://www.sciencedirect.com.
55. Melissa Godin . (2020).“As Cities Around the World Go on Lockdow n, Victims of Domestic Violence Look for a Way Out,” Time, March 18, 2020, https://time.com/5803887/coronavirus-domestic-violence-victims/.
56. Peace Ather Khan, Hafiz Muhammad.(2013)."Studying the Role of Education in Eliminating Violence Against Women". Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences. 7 (2).
57. Sarkar, Madhutandra. (2010). A study on domestic violence against adult and adolescent females in a rural area of West Bengal, indian journal of community medicine, Volume:35,Website http://www.ijcm.org.in/contributors.asp
58. The World Bank . (2016). Wome , Business and The Law.
59. United Nations. (2006). Ending Violence Against Women : From Words to Action, United Nations Publications, New York.
60. Walter S. DeKeseredy. (2011).Violence Against Women: Myths Facts, Controversies , University of Toronto Press, Canada, 2011,p 93. Website http://www.sciencedirect.com
61. Wolday, Shanko. (2013). Domestic violence against women in eastern Ethiopia, science direct,Volume, `19 .Website,

http://www.sciencedirect.com
62. Women, Peace and Security Index.(2017).Report published by Georgetown University's Institute for Women, Peace and Security.
63. Women's Aid UK. (2020)."The Impact of COVID-19 on Women and Children Experiencing Domestic Abuse, and the Life-Saving Services that Support Them, March 17, 2020, https://www.womensaid.org.uk/the-impact-of-covid-19-on-w omen-and-childrenexperiencing-domestic-abuse-and-the-life-saving-services-that-support-them/.
64. World Health Organization.(2013).Global and regional estimates of violence against women prevalence and healt effects of intimate-partner violence and non – partner sexual violence, Publication of the World Health Organization, Geneva.
65. World Health Organization.(2010). World Report on Violence and Health Geneva: World Health Organization UN 1994 Report of the second United Nations Regional Seminar on Traditional Practices Affecting the Health of Women and Children E/ CN,4/ Sub.2/ 1994/10,par.55.www.rchnu.org/ refworld/ pdfid/ / 3efc79f34.pdf. Retrieved November 8.
66. World Health Organization .(2016) .Violence against Women: Intimate Partner and Sexual Violence against women. Factsheet No. 239. Geneva: WHO.